١

نظرات ثقافية

نظرات ثقافية

د. إحسان بن صادق اللواتي

نظـرات ثقـافيــة

د. إحسان بن صادق اللواتي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

توطئة

الحمد لله رب العالمين، الأول الذي لم يكن له قَبْلٌ فيكون شيء قبله، والآخر الذي ليس له بَعْدٌ فيكون شيء بعده، والصلاة والسلام على المرسل رحمةً للأنام، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

وبعد، فكنتُ في أيام خلت واقعة في المدة من سنة ٢٠٠٠م إلى سنة ٢٠٠٣م أعمد إلى تسطير عمود أسبوعي في صحيفة «الوطن» العُمانية، عنوانه «نفثات». وكنت أحرص أن أجعل هذا العمود يتناول موضوعات قصيرة منوَّعة، فمنها ما يرتبط بالنقد الأدبي، ومنها ما يتعلق بالأدب العربي قديمه وحديثه، ومنها ما له صلة بالقضايا اللغوية العامة، كما أنَّ منها ما يتصل بالشأن الثقافي بنحوٍ إجمالي. وكل هذه

الموضوعات كان يُعرض بنحوٍ وجيز ميسَّر، يُخاطَب به قراء الصحيفة عامةً، دونما نظرة خاصة إلى القارئ المتخصص في الأدب والنقد.

وبعد مضيّ هذه المدة على نشر تلكم المقالات الصحافية، طلب إليَّ بعض الإخوة الأعزاء أن أتولّى جمعها في كتيّب يتكفل بصونها عن الضياع، ويجدّد من فائدتها - إن كانت - لمن فاته الوقوف عليها من قبل، فأجبته إلى طلبه، وكان هذا الكتيّب جامعاً للمقالات المرتبطة بالثقافة بمفهومها العام، وسيليه - إن شاء الله تعالى - كتيّب ثانٍ للمقالات المتعلقة باللغة والأدب والنقد.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أُنيب.

د إحسان بن صادق بن محمد اللواتي

مسقط - سلطنة عُمان

ehsansadiq■hotmail.com

حالة التبعية الثقافية للغرب

تمثّل تبعيتنا الثقافية المتزايدة يوماً بعد آخر للغرب حالة من الحالات التي يجب التمعن فيها والتحذير من تبعاتها المحتملة. والتبعية هنا لا تعني أن نأخذ من الغرب ما نراه صالحاً لنا وغير متنافٍ مع مرتكزاتنا وثقافتنا، فمثل هذا الأخذ مطلوب بلا مراء، لكن التبعية المقصودة هنا هي أن نتلقى بقبول حسن كل ما يصل إلينا من الغرب دونما تمعّن في مدى صلاحه أو درجة تلاؤمه مع كل ما لا نرتضي التنازل عنه في حال من الأحوال، وكأننا بهذا نفترض من قبل أنَّ كل ما يصدره الغرب إلينا أو، غالباً، كل ما نتهافت نحن على استيراده منه، لابد أن يكون هو الأفضل والأصلح.

وتبقى القضية على درجة كبيرة من اليسر لو أنها اقتصرت على ما نراه شائعاً لدى فئة من الشبان والشابات من تقليد الغربيين في أنماط ملبسهم ومأكلهم وأخلاقهم وتصرفاتهم

وعاداتهم إلخ، فما هذه كلها سوى شطحات طيش سيكون التقدم العمري والنضج العقلي كفيلين بدرئها. بيد أن القضية تنحو منحى آخر موغلاً في الحساسية حين تتمثل في ما يظهر بين الفينة والأخرى من إبداعات أدبية، ونتاجات فكرية، ودراسات نقدية وثقافية عامة، فهي هنا متمثلة في كتابات يفترض فيها أنها تمثل نخبة مجتمعاتنا التي يقع على عواتقها أن ترفع من مستوى الناس وتسير بثقافتنا عامةً نحو الأفضل، وهذا ما يعطي المسألة أهمية استثنائية لا يمكن التغاضي عنها.

إنَّ من المقبول طبعاً أن تصوّر لنا الإبداعات والكتابات الثقافية العربية ما لدى الغرب من أنماط حياة وسبل سلوك سوسيوثقافي، لكن أن يتحول هذا الذي لدى الغرب إلى أنموذج يتحتم علينا أن نحتذيه حذو القذة بالقذة، فهذا ما يجب عدم قبوله. وربما يحلو لبعضنا هنا أن يسوّغ تبعيتنا الثقافية للغرب معتمداً على مقولة ابن خلدون في مقدمته: «المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده»، وكأن اقتداءنا بالغرب في كل تجليات ثقافته أمر لا محيص لنا عنه ما دمنا مغلوبين وما دام

هو غالباً. لكن مقولة ابن خلدون هذه، على شهرتها وذيوعها، ليست دقيقة مطّردة دوماً. ولنا في التاريخ أمثلة كثيرة لم تتكفل فيها القوة العسكرية والغلبة المادية بالظفر الثقافي بل كان العكس هو ما حصل، فقد تغلب الرومان على اليونان قديماً واستولوا على مملكتهم، لكنهم لم يملكوا إلا أن رضخوا لفكرهم ونتاجات فلاسفتهم الكبار. وفي تاريخنا الإسلامي غزا المغول بلدان الإسلام وارتكبوا فيها الفجائع والمآسي، بيد أنَّ النصر الثقافي كان لغير صالحهم، فسرعان ما أخذ الإسلام يجتذبهم إليه حتى دخل فيه أكثرهم.

القضية إذن ليست أن نكون تابعين ثقافياً حتماً لكوننا مغلوبين ومتخلفين مادياً وعسكرياً ومدنياً. إنها، في المقام الأول، أن نستشعر القوة الحقيقية الكامنة في ثقافتنا الأصيلة، وأن نبذل قصارى ما في وسعنا لاستثمار هذه القوة والإفادة منها في كل ما من شأنه أن يضعنا في موضعنا الذي نستحق أن نكون فيه بين كل ثقافات العالم. ليست هذه دعوة إلى الانغلاق والانكفاء على الذات الثقافية، لكنها دعوة إلى الحذر من كل التبعيات الثقافية، بأي لبوس تلبست.

المعضلة الحضارية وطريق التوفيق

كثيرةٌ هي الأقلام العربية التي تعرضت لموضوع المعضلة الحضارية التي يعانيها الإنسان العربي، بل الشرقي، المعاصر. وكثيرةٌ هي المتقابلات الثنائية التي استُخدمت في التعبير عن هذه المعضلة مثل: العروبة والمعاصرة (زكي نجيب محمود)، والتقليدية والتحديثية (هشام شرابي)، والأصالة والتقليد (حسن حنفي)، والأصالة والمعاصرة (محمد عابد الجابري وآخرون). لكنها ظلت، على الرغم من ذلك، معضلة واحدة في جوهرها، معضلة الإنسان الذي تتنازعه ثقافتان وحضارتان: واحدة تنطلق من بيئته وماضيه، وليس من اليسير عليه أن يتنكر لهذين، وأخرى تمثل روح العصر وتنادي بالعصرنة والتحديث في كل شيء، ولا يمكنه أن يشيح عنها بوجهه بسهولة؛ لأنه لا يريد الاغتراب عن عصره من جهة، ولأنها فُرضت عليه فرضاً كما ذكر الدكتور الجابري.

لقد عرض الباحثون، في مقام حل المعضلة، حلولاً ثلاثة لها: فالأول ينادي بضرورة التمسك بالتراث وحده، دونما سعي إلى تهجينه بأي فكر قد يستورد من الآخرين، فالأصالة عنوان هويتنا الحضارية، والتراث سبيل كينونتنا ووجودنا بين الأمم. والثاني يختار الاتجاه المضاد تماماً، فلا سبيل أمامنا نحو التقدم والرقي إلا السبيل الذي سلكته الأمم المتقدمة، فعلينا إذن أن نتجرد من كل ما يربطنا إلى ماضينا، ونحث الخطو نحو المستقبل بروح العصر وثقافته، أما الأخير فيحاول التوفيق بين الحلّين المتقدمين بأن يجأر بالدعوة إلى الانتقاء والاختيار من الأصالة والمعاصرة معاً، فلا هذه وحدها تكفل لنا ما نرومه، ولا تلك وحدها قمينة بأن نحيا كما نتمنى، بل لابد أن ننتقي من كل منهما ما يفيدنا ويصلح لنا.

وعلى الرغم من أنَّ هذا الحل الأخير يبدو، في بادئ النظر، أوفق الحلول وأدناها إلى الموضوعية والحكمة، فقد أثيرت ضده مجموعة من الاعتراضات والصعوبات. منها مثلاً ما ذكره الدكتور زكي نجيب محمود (هموم المثقفين ص١٣) من أنَّ هذا الحل يطمح إلى «أن يجمع طرفين، يكادان يكونان متضادين، في صيغة حياتية واحدة». ومنها أيضاً أنه مغرق في

السذاجة السطحية؛ لأنَّ أصحابه يحاولون دعوتنا إلى الأخذ بالمنجزات الحضارية الغربية المعاصرة دون أن نأخذ بالأسس الفكرية والثقافية التي قامت عليها تلكم المنجزات، وهذا مما لا يكون؛ لأنَّ مثل هذا الأخذ المبتور لن يورثنا إلا المزيد من التبعية والتهميش الحضاريين ما دمنا نختار، متعمدين، عدم الاتصال بالأسباب التي أورثت الآخرين منجزاتهم الباهرة. ومن هذه الاعتراضات كذلك أنَّ هذا الحل الميسور نظرياً متعسر التطبيق عملياً، إن لم يكن متعذراً أساساً. والسر في هذا هو أنه سيقود أصحابه المنادين بالتوفيق إلى الوقوع، لا محالة، في التلفيق، أي محاولة الجمع بين أطراف متنافرة لا تجمع بينها أية صيغة حضارية جامعة أو نظرة إنسانية كلية في إطار متحد من جهة الشكل الخارجي واللبوس المظهري فقط، أما في الباطن والجوهر فسيبقى التنافر قائماً، بل لن تزيده محاولة التلفيق هذه إلا تأججاً واحتداماً.

إنَّ الملاحظة الأساسية التي يمكن أن تُلاحظ على الحل التوفيقي بنحوٍ عام، هي أنَّ أصحابه ودعاته لا ينبثق موقفهم من النظر إلى تراث هذه الأمة منطلقاً أساسياً وركيزة أولى. فهم، فيما تشي به عباراتهم، ينظرون إلى كل من التراث

والمعاصرة نظرة تسوية لا موقع فيها لأولوية أو تثبيت لركيزة أساسية يكون الانطلاق منها وفي ضوئها. من هنا نشأت الاعتراضات والصعوبات المشار إليها، فمن يصدر عن نظرة التسوية هذه سيجد نفسه لا محالة واقعاً في مأزق التلفيق، وستأخذه الحيرة كل مأخذ في كيفية الجمع بين طرفين يكادان يكونان متضادين، وسيتّهم نفسه بالسذاجة والسطحية لكونه يروم الأخذ بالمنجزات الحضارية دونما نظر إلى أسسها الفكرية والثقافية.

لكن الموقف، فيما أحسب، سيكون مختلفاً إذا ما انطلق المرء من منطلق الإحساس بغنى تراثنا وحضارتنا الإسلامية السامقة. فعندئذٍ لن يكون المرء باحثاً عن سبل «الجمع» بين طرفين، ولن تدعوه أية ضرورة إلى الوقوع في التلفيق، كما لن يكون ساذجاً وسطحياً؛ كونه ينطلق في الأساس من منطلق شهد الأقربون والأبعدون بثرائه وعمقه. كل ما هنالك أنه لا يريد ترك عالم المعاصرة وراءه ظهرياً، فهو باحث فيه عن كل ما من شأنه أن يغني كيان أمته أكثر. التكميل إذن هو الهدف لا الجمع الذي ينادي بالتسوية بين التراث والمعاصرة.

ليس هذا الكلام بمنطلق من منطلق التقديس المطلق لكل

ما في التراث، لكنه ينطلق من موقع الاعتزاز بهذا التراث والإحساس بقيمته وموقعه. إنه الموقع الذي يهبنا الشعور الحق بمكاننا المميز بين كل الحضارات، ويدعوننا، بعد ذلك، إلى البحث عن النقاط التي يمكن أن نلتقي فيها مع الآخرين، دونما شعور بالضياع أو اختلال الهوية.

الأمــة ومثقفـوهـا

حينما تواجه أية أمة من الأمم تحديات يمكن أن تشكل تهديداً يتهدد وجودها أو وجود مكانتها الحضارية بين الأمم، فإنه لا محيص لها عن أن توظف كل طاقاتها وإمكاناتها الفعلية والممكنة في سبيل المحافظة على نفسها أو مكانتها قبل أن تنتابها الخطوب أو تذهب بها الذواهب. وتتخذ المسألة طابعاً أكثر حتمية عندما ترتبط بالإمكانات البشرية ووجوه الاستفادة من كل الفئات والشرائح الموجودة في الأمة، على أن تكون هذه الاستفادة على الوجه الذي يتلاءم مع كل فئة أو شريحة منها.

لن يكون غريباً هنا أن يركز الحديث على «المثقفين»، فغنيّ عن البيان أن يشار إلى ما لهم من أهمية حيوية بالغة الضرورة والخطورة في آن في حياة أية أمة من الأمم، وقد أدرك الناس دوماً ما للمثقفين من وقع حساس في كل شؤون

أمتهم لاسيما ما كان منها خطيراً وأساسياً، وهذا ما جعل الطغاة والجبابرة يتوجسون منهم ومن أثرهم خوفاً، حتى نقل عن هتلر أو أحد مساعديه قوله: «ما سمعت كلمة «ثقافة» إلا تحسست مسدسي»!

إن أمتنا الإسلامية مدعوة في زمان التشنجات والتوترات الراهنة أكثر مما كانت مدعوة في أزمنة أخرى إلى أن تحرص على مجموعة من الأمور الضرورية فيما يرتبط بالثقافة والمثقفين، لكي تضمن الاستفادة المطلوبة في هذا الجانب. ومن أهم هذه الأمور:

أولاً: العمل على بلورة «المثقفين»، وقد تبدو على هذا الكلام مسحة واضحة من غرابة، فالمثقفون إما أن يوجدوا وإما أن لا يكونوا موجودين، أما أن تعمل الأمة على «بلورتهم» فهذا شيء يعوزه الوضوح. بيد أن الغرابة المذكورة سرعان ما ستتلاشى حين نستحضر في أذهاننا وجود إشكاليات راهنة مختلفة تعوق ما يمكن أن يكون للمثقفين من أثر في أوساط أبناء الأمة، ولعل من أهم هذه الإشكاليات هذا الغموض الذي يلف مفهوم «الثقافة» في أذهاننا. فلكل فئة من الفئات ولكل توجه من التوجهات مفهوم خاص للثقافة كما

يقول الدكتور محمد عابد الجابري، وتنعقد المسالة وتتشابك إلى درجة أننا لا نقف عند دلالة خاصة للكلمة إلا إذا ربطناها بكلمة (Culture) الإنجليزية فيما يذهب المفكر المعروف مالك بن نبي. والقضية هنا ليست نظرية بحتة ترتبط بعالم المفاهيم كما لربما يحسب بعضنا، فلها انعكاساتها العملية المباشرة في الواقع الميداني، لاسيما في مجال تمييز المثقفين من غيرهم. فمن الملاحظ أن كثيراً من الناس يستسهلون إطلاق هذا الوصف: «المثقف» على كل من يجدونه ذا أدنى صلة بعالم القراءة، حتى لو كانت قراءته محصورة في دائرة الصحف والمجلات التافهة، أو كانت هذه القراءة مقطوعة الوشائج بعالم العطاء الثقافي والعمل الفكري في الساحة الاجتماعية، فيكون صاحبها متلقياً سلبياً لا ينعكس ما يتلقاه من فكر وثقافة في صورة عطاء حقيقي. أما مسألة ربط «المثقف» بكل من كان ذا «علم»، فقد باتت من الأمور واضحة الخلط التي لا تحتاج إلى مزيد بيان.

إن الأمة - ممثلة في مفكريها وذوي الرأي من أبنائها - مطالبة بتبديد سحائب الغموض المتراكمة في هذا المجال، أو بالتقليل منها في أقل تقدير، حتى لا يختلط الحابل بالنابل كما

يقال، وحتى لا نحسب الورم شحماً في كثير مما يمكن أن يثار هنا أو يطلق هناك من إثارات فكرية.

ثانياً: خلق البيئة السليمة لنماء الثقافة والمثقفين، والبيئة السليمة هنا تعني أن تكون الأمة حريصة على النمو الثقافي السليم لدى أبنائها وبناتها. فهذا النمو متى ما كان متاحاً ميسوراً سيسحب الذريعة من أيدي أولئك الذين يعشقون الاصطياد في المياه العكرة سداً لرغبات مدفونة في نفوسهم يحاولون إفراغها في عقول الناشئة من أبنائنا وبناتنا بدعوى الثقافة ومواكبة العصر، كما سيسد الباب أيضاً في وجوه الطروحات التي تحاول التلبس بلبوس الدين كي تجد لها قبولاً، والحال أن الدين منها براء. إن النماء الثقافي ليس مجرد مقولة تطرح أو شعار يرفع، وإنما هو مشروع متكامل يحتاج من الأمة إلى أن تبحث عن الأشخاص الملائمين الذين يمتلكون قابلية بلورة أبعاده، وصياغة خطواته وتحديد أدواته.

ثالثاً: أن يكون للمثقفين موقعهم في تحديد خط سير الأمة، فمن الواضح أن هذا السير ليس مرهوناً فقط بالأحداث والمتغيرات اليومية حتى يكون تحديد خطه متاحاً في قابلية كل من يتصدى لهذه من موقعه، فثمة أيضاً ارتهان لهذا السير

بثقافة الأمة وأبعادها الحضارية التي تشكلت على مرّ تاريخها الممتد، وبَدَهي أن مثل هذا الارتهان لا يستطيع تحديد جوانبه وآفاقه إلا من أوتي حظاً عظيماً من ثقافة وفكر. إن الأمة التي تستفيد من عطاءات مثقفيها في رسم خطواتها وتحديد أبعاد مسيرها لهي أمة تعي تماماً أن الثقافة ليست معلومات تحشى بها الكتب والأسفار، فهي في المقام الأول طرق حياة وأساليب معيشة، ولئن كان لهذا تطبيقه في حياة الأفراد، فإن من المهم أيضاً أن يكون له تطبيق في حياة الأمة كاملة على المستويات كافة، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

ثقافة أجيالنا الجديدة

يبدي كثير من الآباء والأمهات تخوفاً، يزيد أو يقلّ، حول عدم قدرتهم على التحكم في مصادر ثقافة أبنائهم وبناتهم في هذا العصر الذي أصبح فيه تشبيه العالم بالقرية الصغيرة تشبيهاً مشتملاً على كثير من المجافاة للواقع والتنكر لقدرة المعلومات على الانتقال من طرف في هذا العالم إلى آخر قبل أن يرتد إلى المرء طرفه. فقد مضى - وفق ما يقولون - الزمان الذي كان في وسع الأب أو الأم فيه أن يمارسا نوعاً من الوصاية الفكرية على أولادهما، فيلاحظان قراءاتهم ويقومان بدور الإرشاد والتوجيه في ما يصلح وما لا يصلح في هذا الجانب أو ذاك، ويتابعان ما يتصل بعقول الأولاد وأخلاقهم من مشاهد وكلمات عبر التلفاز، أو في المدرسة، أو في الشارع. وغدا الأبوان اليوم - وفق ما يقال أيضاً - أعجز ما يكونان من أن يتحكما بما يتصل بأولادهما في البيت، فكيف بالمدرسة والشارع وغيرهما؟

إنَّ هذه القضية المهمة هي في حقيقتها نتيجة من نتائج غياب المشروع الثقافي الفكري عن حياتنا المعاصرة، فلو كان مثل هذا المشروع حاضراً في حيز التطبيق، أو ماثلاً في الأذهان في أقل تقدير، لما كانت المسؤولية هنا مسؤولية الأبوين وحدهما، فكل ما في مجتمعاتنا من مؤسسات وتجمعات ولجان لها أدنى صلة مباشرة أو غير مباشرة بالثقافة بمختلف أبعادها ستكون عندئذ مدعوة لأن تكون لها سُهْمة في امتثال هذا المشروع والسير بأجيالنا الجديدة نحوه. وفي رأس هذا كله تأتي الدول والحكومات التي سيكون من شأن وجود المشروع الثقافي الواضح أن يحدوها نحو اتخاذ السياسات الدقيقة الكفيلة بتطبيقه.

ومع هذا، فإنَّ هنا أموراً ينبغي أخذها بالحسبان عند تناول قضية كهذه التي نتحدث عنها: فأول هذه الأمور أنَّ من الخطأ أن نتوقع من الأبناء أن يتطابقوا تماماً مع آبائهم في المظاهر الثقافية المختلفة، فالتطور سنة من سنن الحياة، وقد قال الإمام علي بن أبي طالب - كرّم الله وجهه -: «الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم». والأمر الثاني أنَّ من غير الصحيح أيضاً أن نتوجس خيفة من كلمات مثل: وصاية ومسؤولية

وتحكم، فهناك آباء وأمهات يحسبون أنَّ من التحضّر أن يكونوا دوماً في منأى عن أن يوصف تعاملهم مع أبنائهم وبناتهم بوصف مشتق من إحدى الكلمات المذكورة، نظراً لما لها من ظلال وأبعاد غير إيجابية في بعض ما يقال أو ينشر في هذا الزمان، مع أنَّ هذه الكلمات في الواقع تكشف عن حقيقة إحساس المرء بوظيفته العقلية والاجتماعية، فضلاً عن الشرعية والخلقية، إزاء أولاده، وله في سبيل أداء ما تقتضيه هذه الوظيفة أن يمارس عليهم وصايته وأن يتحكم فيهم تحكماً مسؤولاً ليقودهم إلى بر الأمان.

والأمر الأخير الذي تجدر الإشارة إليه في هذه العجالة هو أن طبيعة التطور في الحياة تقتضي أن يحرص الآباء والأمهات وجميع المهتمين بحقل التربية على أن يطوروا وسائلهم وطرقهم في محاورة الأجيال الجديدة وإرشادها إلى ما يصلح أمورها، فسبب عظيم من أسباب انقطاع التواصل المعرفي والثقافي بين الأجيال هو أنَّ الآباء والأمهات لا يجيدون انتقاء سبل الالتقاء بعقول الناشئة وعواطفهم، فيظلون متمسكين بسبلهم العتيقة التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، دون أن يفكروا في مدى ملاءمتها لهذا العصر.

جهود ثقافية

حينما تتحدث إلى بعض مثقفينا عن ضخامة الجهود التي تبذلها الأمم المختلفة في سبيل خدمة ثقافتها ونشر آدابها وتواضع الجهود المبذولة في أوساطنا العربية في السبيل نفسه، فإنك تجدهم يرجعون السبب في هذا التفاوت الصارخ ببساطة إلى ضآلة إمكاناتنا المادية مقارنة بإمكانات الآخرين وقدراتهم الفائقة، وقد تتملك بعضهم الحماسة المفرطة فيذهب إلى أن وضعنا في دعم ثقافتنا كان من الممكن أن يكون أفضل بكثير من أوضاع الآخرين لو أننا أوتينا مكانة أرقى بعض الشيء من جهة القدرات المادية.

إنَّ مثل هذا الرأي - على ما فيه من قصور نظر في فهم طبيعة العلاقة مع الثقافة - يكتفي بالنظر إلى الدول المتقدمة ذات الإمكانات المادية الهائلة (أمريكا وأوروبا تحديداً)، ولو أنه حاول أن يصرف وجهه تلقاء دول أخرى من عالمنا هذا لا تتميز بثرائها لكنها لا تألو جهداً في سبيل دعم ثقافتها الوطنية وخدمتها لانفتحت أمامه آفاق خصبة جديدة للتحليل والتفسير،

ولصار في وسعه أن يستهدي الطريق إلى مواقع الخلل فينا بنحوٍ أدقّ.

أمامنا مثلاً نموذج أمريكا الجنوبية، ففيها تمَّ مؤخراً (٢١ - ٣١/ ١/ ٢٠٠٢م) الاحتفال بمنح جائزة لاكاسا دي أمريكا للمرة الثالثة والأربعين في هافانا، وهي جائزة أدبية تُمنح للأدب المكتوب باللغة الإسبانية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وقد تسلّمها منذ إنشائها عام **١٩٥٩**م مائتان وتسعة وسبعون كاتباً في مختلف المجالات الأدبية من شعر وقصة ورواية ومسرح ومقال. الجدير بالذكر هنا أنَّ هذه الجائزة استقطبت أكثر من واحد وعشرين ألف عمل أدبي متنافس عليها، ولا غرابة في هذا فقيمتها تُقدَّر بثلاثة ملايين دولار، إضافة إلى نشر العمل الفائز.

والاحتفال بمنح الجائزة ليس احتفالاً عادياً بالمقياس الثقافي، ففيه نشاطات مصاحبة متنوعة مثل الندوات الثقافية، والقراءات الشعرية، ومعارض الفنون التشكيلية، ومعارض الكتب الفائزة بجوائز سابقة، وهكذا.

إنه مثال واحد فقط لما يمكن أن يتم في أرجاء مختلفة من العالم لا تتصف بكثير من الثراء، لكنها تتصف بلا شك بكثير من الحرص على الثقافة والرغبة في تشجيع الأدب.

مجلات ثقافية

لا أظن أنَّ أحداً يمكنه أن يشكّ في أهمية المجلات والصحف الأدبية والثقافية بالنسبة إلى المثقف العادي فضلاً عن المتخصص في جانب من الجوانب المرتبطة باللغة أو الأدب أو الفكر على اتساع أبعاده وآفاقه، فهذه المجلات والصحف تربط القارئ ربطاً مباشراً بآخر الأخبار والمستجدات التي ينبغي بل يجب على المرء أن يتابعها إذا ما أراد لثقافته ولتخصصه تجدداً مستمراً وتواصلاً دائماً مع كل ما هو جديد ومفيد، وهي إلى جانب هذا تقوّي صلته بالتراث وتجعله ينظر إليه من منظور مختلف ذي إمكانات لم تكن متاحة لدى السابقين، فبهذا يقترن التراثيّ والمعاصر من النتاجات الفكرية والأدبية في أنهما يُستفادان بنحوٍ أو بآخر من هذه المجلات والصحف.

إنَّ هذه الأهمية العظيمة كانت قمينة بأن تدعو أصحاب

المكتبات عندنا إلى العناية الفائقة بضرورة توفير كل ما أمكنهم توفيره من مجلات وصحف أدبية وثقافية للقارئ، ولو بأعداد قليلة، بغضّ النظر عن العائد المادي من ورائها. لكن شيئاً من هذا لم يحصل، فأنت تجهد نفسك وتوقعها في عناء عظيم عندما تحرص على متابعة مجلة هادفة واحدة، فقد تظفر بعددٍ اليوم ولا تظفر بمثله غداً، وربما تُفاجأ بانقطاع المجلة نهائياً عن الوصول، وعليك ألاَّ تستغرب إذا ما وجدت بعض أصحاب المكتبات بل بعض مسؤولي التوزيع لم يسمعوا أسماء مجلات وصحف ثقافية ذائعة الصيت في الأوساط الثقافية العربية، وستلاحظ أنهم سيحاولون إخفاء جهلهم وتفاهتهم بإلقاء محاضرة عليك عن التخلف الثقافي عندنا وعن الجمهور الذي لا يميل إلى الإصدارات الهادفة ويفضّل عليها تلكم التي تتحدث عن أخبار الممثلين والممثلات والمغنين والمغنيات وأنماط الأزياء وألوان الطبخات وما شاكلها من اهتمامات تجتذب قطاعات عريضة من ذوي الأعمار المتوسطة.

المسألة بحاجة إلى اعتناء واهتمام، ولئن كان أصحاب المكتبات غير قادرين على تجاوز حسابات الفائدة والربح

الماديين مهما كانت المكاسب الفكرية والثقافية، فإنَّ على المؤسسات الرسمية ذات الصلة بالثقافة أن تفكر في حلول تخدم الثقافة والمثقفين، كأنْ تخصِّص هي أكشاكاً تابعة لها تهتم بتوفير كل ما هو هادف ونافع دونما نظر إلى استفادة مادية.

الفكر الآخر

كثيراً ما تُثار في الأوساط الفكرية العربية قضية مدى مشروعية إفادتنا نحن العرب والمسلمين من نتاجات الفكر الفلسفي الغربي والحدود المقبولة لذلك. وتبرز في هذا المجال دعوة صارخة تظهر من كثير من المفكرين العرب والمسلمين تنادي بضرورة عدم التوجّس من هذا الفكر لمجرد كونه يوصف بأنه «غربي»، فهذا الوصف أساساً غير دقيق بل غير منطقي؛ لأن الفكر مُذْ كان هو فكر للإنسانية كلها، فهو جوهرها وأصلها، وليس شيئاً ثانوياً عارضاً كالأزياء التي تتميز بها بعض المجتمعات البشرية دون غيرها. من هنا، لا يكون من المقبول وفق هذه النظرة أن يُربط فكر ما بوشيجة اختصاص بمجتمع ما حتى فيما إذا كان هذا المجتمع هو من أنتج ذلك الفكر أو عمل على إبرازه في محطة تاريخية معينة.

هذه النظرة، على الرغم مما يبدو على ظاهرها من مسحة

موضوعية عقلانية، تُسقط من حسابها أنَّ الفكر لا ينمو في الفراغ ولا ينشأ من العدم، فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشرطه التاريخي وظرفه الاجتماعي، ويدخل هذان الجانبان مع جوانب كثيرة أخرى في عملية صياغة بالغة التعقيد ينتج منها في النهاية الفكر الذي نعرفه، وهذا يعني أنَّ علينا أن نميز دوماً في أي فكر نواجهه بين ما هو إنساني أصيل فيه وما هو وقتيّ متغير، حتى يكون تمييزنا هذا طريقنا إلى استجلاء ما عساه يكون ذا نفع لنا وما لا يقبل أن يكون كذلك.

إننا إذا تأملنا تاريخ الفكر الأوروبي مثلاً وجدنا أوروبا في العصور الوسطى غارقة في ظلمات الجهل والتخلف الفكري، حتى إذا بدأ التنوير وأخذ الفكر يسير نحو الأمام شرع التقديس المطلق للعقل ولقدرته على إيصال الإنسان إلى شاطئ الأمان الفكري، فخرج علينا ديكارت بعقلانيته التي لا تعترف بمقدس لا يمكن إخضاعه للشك المنهجي الموصل إلى اليقين.

وبعد الحرب العالمية الثانية انقلبت الموازين تماماً، بعد أن كانت إرهاصات تغيرها قد ظهرت منذ مدة، فسقط العقل من أوج عليائه ولم يعد ذا قيمة كبيرة تُذكر، وجاءنا جاك دريدا وأمثاله ليعلنوا سقوط التمركز حول العقل أو المنطق،

وليذهبوا إلى أنَّ كل ما يبدو في الظاهر مستوياً تاماً إنما يخفي تناقضاته في داخله وسيفكّك ذاته يوماً ما بذاته.

إذن، ليس ينبغي لنا أن ننأى بأنفسنا بعيداً تماماً عن الأفكار الوافدة، لكن علينا أن نكون دقيقين في تمييز ما هو أصيل إنساني وما ليس كذلك.

الطفل والكتاب

كم هو أمر عُجاب من جهة، وموجب للأسى من جهة أخرى، أننا ما نزال بحاجة إلى من يذكّرنا وينبّهنا على أهمية خلق عادة القراءة عند أبنائنا وبناتنا بنحوٍ تصبح معه أمراً أساسياً في حيواتهم وليس مجرد هواية يمارسونها متى ما اتسعت أوقاتهم ولم يجدوا بديلاً يشغلونها به! إنَّ المسألة لتبدأ من البيت، فبديهي أنَّ على الأب والأم الواعيين أنْ يحرصا على ضرورة توافر مكتبة منزلية، مهما كان حجمها، يرجعان إليها دائماً بمرأى الأبناء والبنات، ويشجعانهم على الاقتداء بهما في هذا، ثم يحاولان تعليمهم كيفية تخصيص وقت يومي للمطالعة، بالغاً ما بلغ قِصَره.

ويأتي بعد هذا دور المدرسة التي عليها أن تجذّر رغبة القراءة وتوجّهها عند تلامذتها، لتخرج هذه الرغبة عن مجرد إطار أداء ما هو مطلوب مدرسياً، وتغدو توقاً يرنو إليه الطالب برغبة أكيدة. وكم كانت صدمتي عظيمة عندما فوجئت في أثناء بحثي عن مدرسة مناسبة لابني بأنَّ ثمة مدارس لا توجد بها

مكتبات! وإذا كان أصحاب تلك المدارس غافلين عن أهمية الكتاب للطالب فأين وزارة التربية والتعليم عن هذا؟ إنَّ المؤمَّل في هذا المجال، بعد الفراغ من ضرورة وجود مكتبة في كل مدرسة، أن تكون لدى كل مدرسة خطة معينة لتشجيع طلابها على المطالعة، كأن يتم تخصيص حصة أسبوعياً، في أقل تقدير، للمكتبة.

والمسألة لا تنتهي عند هذا الحد، فالكتاب يمكن أن يصل إلى يدي الطفل في غير البيت والمدرسة أيضاً، وللمرء هنا أن يخطط للتفصيلات الصغيرة التي قد تختلف من أسرة إلى أخرى، على أن يكون حريصاً حقيقةً على قرب أولاده من الكتاب. لقد وقفتُ في المملكة الأردنية الهاشمية على تجربة رائعة في هذا المجال، هي أنَّ حدائق الأطفال تشتمل على غرف مكتبات، فيقضي الطفل وقته متنقلاً بين وسائل لهوه وفائدته: من وردة وأرجوحة من جهة، وكتاب ومجلة من جهة أخرى. وهذه المكتبات تقيمها البلديات المشرفة على الحدائق، أو المؤسسات والشركات الخاصة، أو الأفراد الخيّرون الواعون. وقد كان لها دورها الكبير في إيصال الكتاب إلى أيدي الأطفال، لاسيما أولئك الذين قد لا تساعدهم أوضاع أهليهم المادية على اقتناء الكتب.

تغريب الأفكار

ثمة في الكتابات النقدية والفكرية العربية المعاصرة ميل في كثير من الأحيان إلى تغريب بعض الأفكار والمفاهيم التي قد توجد لها جذور وإرهاصات في تراثنا العربي والإسلامي، لكن الباحثين، أو بعضهم، يشيحون بوجوههم عنها، مفضِّلين إرجاعها بنحوٍ مطلق إلى ما وجدوه في النتاجات الفكرية الغربية تحديداً، مصرحين بأنَّ هاتيك الأفكار والمفاهيم ما كان لها أن تشق طريقها نحو أفكارنا وأذهاننا لولا ما كان من أمر ترجمة النتاجات الغربية إلى اللغة العربية. فمن هذا مثلاً ما ذكره الناقد والمفكر اللبناني المعروف جورج طرابيشي في شهادته المنشورة في مجلة نزوى (يناير ٢٠٠١م)، إذ ذهب إلى أنَّ فكرة «الالتزام» كان منبعها الرئيس في الساحة الثقافية العربية كتاب سارتر «ما الأدب؟»، متحدثاً عن جهوده الشخصية التي بذلها في سبيل ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية.

إنَّ الالتزام السارتري إذا كان يشير، كما ذكر طرابيشي، إلى إعطاء كل الثقل للأيديولوجيا التي يصدر عنها أو يخدمها الكاتب، دونما اعتداد باستقلالية اللغة الأدبية في فعل الكتابة وبكونها مقصودة لذاتها لا لغاية أيديولوجية تجاوزها، فإنَّ لهذا المفهوم، في بعض تجلياته وأبعاده في أقل تقدير، إرهاصاته وبذوره في ثقافتنا العربية. ولست أظنني في حاجة هنا للدخول في تفصيلات حديث النقاد العرب القدماء الطويل عن العلاقة بين الشعر والأخلاق وخلافهم المعروف في أنَّ أعذب الشعر أصدقه أم أكذبه، فحسبي أن أشير إلى ما روي عن النبي ﷺ من قوله: «إنما الشعر كلامٌ مؤلَّف، فما وافق الحق منه فهو حسن، وما لم يوافق الحق منه فلا خير فيه»، فلهذه الكلمة دلالتها الصريحة على أنَّ موافقة الحق هي التي تعطي الشعر قيمته الحقيقية، فلا اعتداد إذن ولا استقلال للغة الأدبية، بمنأى عن هذه القيمة، ولا أهمية للأدب إذا لم يوظف في سبيل خدمة الأهداف والمبادئ العليا.

بديهيٌ أنَّ هناك فرقاً واضحاً بين وجود إرهاصات فكرة ما في تراثنا العربي أو الإسلامي، أياً ما كانت درجة النضج فيها، وبين أن تكون هذه الإرهاصات هي التي تطورت ونمت

ووصلت إلينا في العصر الحديث، فليس مجافياً للموضوعية والواقعية أن نتقبل أنَّ هناك من الأفكار ما له بذور في تراثنا، لكن هذه البذور لم تلق منا اهتماماً كافياً لاكتشافها وتنميتها، فلم ننتبه لوجودها إلاَّ بعد أن استوردنا الفكرة جاهزة من الغرب، ولعل هذا ما كان جورج طرابيشي قد قصده في ما ذهب إليه من إرجاع فكرة «الالتزام» إلى الفكر السارتري. بيد أنَّ هذا المنحى من الفهم لا يسوّغ إغلاق الباب أمام احتمال أن تكون أية فكرة من الأفكار قابلة للنمو والترعرع من أي طريق آخر غير طريق الفكر الغربي وحده، بمعنى أنَّ وصول الفكرة إلينا من الطريق الغربي شيء، وقابليتها للوصول إلينا من غير هذا الطريق شيء آخر مختلف تماماً، فليس من المحتوم أننا كنا سنظل محرومين من الفكرة إذا لم يكن الغرب قد تفضّل بها علينا!

المبالغة في التأصيل

تتقابل مع نزعة «تغريب الأفكار» نزعة أخرى لا تقل عنها حضوراً في الدراسات الفكرية والنقدية العربية المعاصرة، وهي نزعة «المبالغة في التأصيل» إن قبلت هذه التسمية. نجد هذه النزعة ماثلة في كثير من الدراسات التي ترمي إلى إرجاع كل فكرة أو رأي أو ربما منهج يأتينا من الغرب أو الشرق إلى تراثنا العربي الإسلامي، بمعنى أن هذا التراث الثري فيه ما يصلح أن يكون بذوراً لهذه الأمور، حتى لو لم تكن هذه البذور هي التي قد أنتجت بالفعل ما نراه ماثلاً أمامنا اليوم من أفكار وآراء، فمن هذا مثلاً ما كان يطرحه بعض الماركسيين العرب أيام ازدهار الفكر الماركسي ورواج سوقه في الأوساط العربية من أن هذا الفكر له بذوره في الفكر الإسلامي لاسيما كما تجلى في موقف أبي ذر الغفاري المشهور من مسألة الأموال وتوزيعها العادل، ومن هذا أيضاً ما ذكره بعض النقاد

المعاصرين من أن النحو التوليدي الذي عرف به تشومسكي له أصول واضحة عند العالم اللغوي العربي ابن جني في القرن الرابع الهجري، بل إن هذه النزعة قد استبدت ببعض الدارسين المعاصرين بنحو هائل فدعته إلى الذهاب إلى أن المدارس الأسلوبية المعاصرة، على تنوعها واختلاف أدواتها ومراميها، لم تضف أي جديد على ما كان قد أتى به الناقد العربي الفذ عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس الهجري.

إن من الواضح أن هذه النزعة ترمي إلى إعادة الاهتمام وتوجيه الأنظار إلى تراثنا العربي الإسلامي وما فيه من اكتناز وثراء عظيمين، وهذا مرمى محمود وغرض نبيل بلا مراء، لكن المشكلة الكبرى في هذه النزعة هي أنها تجعل صاحبها في أحيان غير قليلة يفسر التراث ويلوي عنقه، كما يقولون، ليتلاءم مع المقاييس والمواصفات الخارجية التي يراد له أن يتطابق معها أو يشابهها في أقل تقدير، وفي هذا ما فيه من التجني على تراثنا في الوقت الذي تحاول فيه نزعة المبالغة في التأصيل الاهتمام به.

وإذا كانت نزعة تغريب الأفكار تبتعد عن العدالة لأنها تسلب تراثنا ما فيه من أصول وجذور، فإن نزعة المبالغة في

التأصيل تقع في مشكلة الابتعاد عن العدالة أيضاً، لكن من حيث هي تسلب غيرنا كثيراً من جهودهم وإبداعهم، والاختلاف في المنطق والهدف لا يغير من واقع المشكلة في النزعتين شيئاً.

إن من المهم أن يكون تراثنا دوماً على درجة كبيرة من الأهمية في أنظارنا وبحوثنا، لكن الأهم أن نظل حريصين على تطبيق العدالة والإنصاف مع غيرنا، سعياً نحو الموضوعية العلمية التي لا تسلب أي ذي حق حقه.

الانفتاح الثقافي وهلامية المصطلح

من أوضح أبجديات البحث العلمي، بل الخطاب الفكري بكل تجلياته وأشكاله، أن تكون المصطلحات المستعملة فيه محدّدة الدلالة وواضحة المقصود والمراد. وإن اضطر المرء إلى اللجوء إلى مصطلحات ليست من هذا القبيل، فعليه قبل كل شيء أن يبين المعنى الذي يريده منها على نحو دقيق، حتى لا تختلط الدلالات أو تتشابك ويضيع بينها المعنى المقصود، فيصبح تأييد المؤيدين وخلاف المخالفين ضرباً من «حوار الطرشان» كما يقال.

من هذه المصطلحات التي يكثر استعمالها هذه الأيام بنحو هلامي غائم فيه الكثير مما يريب، أو فلنقل: مما يلفت النظر، مصطلح «الانفتاح الثقافي». فالانفتاح، في بادئ النظر، مصطلح مألوف ودلالته الظاهرة أمر يرغب فيه العقلاء كافة، فليس من مصلحة أية ثقافة، مهما علا كعبها وبلغ

شأوها، أن تظل منغلقة على ذاتها بمنأى عن الثقافات الأخرى، تأثيراً وتأثراً، بل إنَّ إمكانية مثل هذا الانغلاق أمر مشكوك فيه في زماننا هذا الذي فاق فيه تطور وسائل الإعلام وسبل نقل المعلومات كل الحدود التي كان يمكن أن يصل إليها فكر إنسان ما قبل مائة عام مثلاً.

لكن الانفتاح، فيما نفهمه، يعني أن يسرح أهل ثقافة ما نظرهم في الثقافات الأخرى ليروا الجوانب التي يمكنهم أن يلتقوا بها فيها، والجوانب الأخرى التي يمكن أن تكون محلاً لعلاقات التأثير والتأثر. ومن الواضح أن هذا الفهم يستدعي بالضرورة أن يكون أهل الثقافة المشار إليها واسعي الاطلاع على كل جوانب ثقافتهم وما فيها من نقاط تقاطع أو افتراق مع الثقافات الأخرى، كي يكون انفتاحهم بعد هذا عملاً واعياً مسؤولاً ينبثق من رؤية موضوعية حكيمة تضع نصب عينيها مصلحتها الثقافية بالدرجة الأولى. إنَّ الانفتاح الثقافي، إذن، لا يتحقق بمعناه المرغوب فيه إلاَّ بعد بناء قاعدة ثقافية رصينة عند أبناء الأمة الواحدة. أما ما قبل ذلك فالحاصل هو الاختراق الثقافي ليس غير، وفرقٌ كبير بين الاختراق الذي يحصل على الرغم من إرادة الأمة وفي طريق معاكس

لمصالحها في غالب الأحيان وبين الانفتاح الذي يجب أن يكون فعلاً إرادياً يصب دوماً في اتجاه خير الأمة ومصالح ناسها. هنا على وجه التحديد تبرز مشكلة المصطلح وهلاميته، فكثير من الكتَّاب والمفكرين، عرباً ومستشرقين، يتحدثون عن الانفتاح ويدعون إليه، وربما حاولوا أن يضعوا أيديهم على نماذج بارزة منه في تاريخنا الإسلامي يريدوننا أن نكررها أو أن نرنو إليها في إعجاب في أقل تقدير، وهم في حديثهم هذا يستقطبون اهتمام القارئ ويلامسون ما هو كائن في داخله من ميل طبيعي نحو الانفتاح على الثقافات الأخرى، فتراه متجاوباً كل التجاوب مع ما يقال ومتفاعلاً معه بنحوٍ إيجابي كبير، وقد يحرمه تفاعله الوجداني هذا من القدرة على التدقيق في المقصود بالانفتاح وأبعاد دلالاته، وربما كان هذا المعنى المقصود غير متطابق مع المعنى الذي تبادر إلى ذهنه وكان السبب في تفاعله النفسي الإيجابي.

تحدث فانتيجو مثلاً، في كتابه «المعجزة العربية»، عن الانفتاح الثقافي الذي أوجده الأمويون مشيداً به وذاكراً له تجليات كثيرة من قبيل ضربهم الدنانير الذهبية على نسق الدراهم البيزنطية، وإقبالهم على الإفادة من أطباء اليونان

ومعارفهم، وإقامتهم جسور التواصل في مجال الفكر والعلم بين التراث الجديد والحضارات القديمة وعلى رأسها اليونانية والهندية والفارسية. هذا النمط من الانفتاح يمكن للقارئ أن يعجب به، وقد يراه بعضنا مسوغاً للفخر، بيد أنَّ الصورة الكلية لا تكتمل إلا بملاحظة باقي التجليات والأمثلة التي ساقها فانتيجو، فقد ذكر منها أيضاً أنَّ أعيان بني أمية قاموا بتكليف الأطباء اليونانيين بتربية الشبان، بغض النظر عن دينهم المسيحي أو اليهودي، وأنَّ الأساقفة كانوا يضيفون إلى وظائفهم الدينية وظائف الأساتذة. إننا هنا، إذن، أمام معنى خادع للانفتاح، فهو لا يعني الالتقاء بالثقافات الأخرى بعد ترسيخ القدمين في المنطلق الأساس، في الثقافة الأم، وهذا واضح من تكليف المسيحيين واليهود بتربية الشبان وتعليمهم، أولئك الذين لم تسمح لهم أعمارهم ومداركهم بعد بالقدرة على فهم الإسلام وهضم كل تعاليمه وقواعده. الانفتاح هنا لا يعني سوى فقدان الرغبة الحقيقية في تأسيس وعي ثقافي قائم على مرتكزات من الثقافة الإسلامية الأصيلة، لذا لا يبقى ثمة فرق بين أن يكون مربو الأجيال الجديدة يهوداً أو نصارى أو مسلمين. إنه الانطلاق من الخواء والفراغ، وفتح الأبواب كلها بعدئذ أمام كل التيارات الفكرية والثقافات الأخرى،

ولتكن كل النتائج المترتبة على ذلك مقبولة، ما دامت تنبثق من الانفتاح!

هذا الفهم الساذج للانفتاح لن نعدم عليه أمثلة كثيرة في واقعنا المعاصر، لاسيما في أوساط بعض «المثقفين» الذين يفخرون بانفتاحهم على الثقافات الأخرى، وقد يتعمدون ذكر أسماء بعض الفلاسفة والمفكرين الغربيين والشرقيين في كلامهم، بمناسبة أو دونها، ليثبتوا لك مدى صدقهم في الانفتاح. لكنك إن ناقشتهم في بعض أبجديات ثقافتنا الإسلامية العظيمة وجدتَ الجعجعة لا تخفي وراءها أي طحين، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

التحديث والتغريب ومستقبل الأمة

تُعد مسألة التفرقة بين التحديث والتغريب إحدى المقولات الأساسية للخطاب الفكري العربي المعاصر، لاسيما القومي منه، حتى ليذهب عبدالله عبد الدائم في مقاله «مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها» المنشور في مجلة «المستقبل العربي» (١٠/ ٢٠٠٠م) إلى أن عدم الإدراك الواضح لهذه التفرقة هو أهم أسباب عدم نجاح الثقافة العربية الإسلامية في صنع حداثتها.

ليس يخفى على أحد أنَّ الإلحاح على هذه التفرقة ينبجس من حرص المفكرين العرب المعاصرين على الهوية الثقافية العربية، والإسلامية أحياناً، من جهة، ومن خشيتهم من أن تؤدي المبالغة في هذا الحرص، من جهة أخرى، إلى تقوقع الأمة على ذاتها وتوجسها من الأخذ بنتاجات الحداثة التي يدركون أهميتها ومقدار ضرورتها؛ لذا نجدهم يحاولون دفع الناس إلى مزيد من السير في طريق الحداثة مع طمأنتهم، في الإبان ذاته، إلى أن هذا السير لن يقودهم بالضرورة إلى

الوقوع في مأزق التغريب الذي يرفضونه. وهذا لعمري منطلق حسن، فليس يرضى الغيورون على الأمة أن تتنازل عن كل ما في تراثها من ثراء وعظمة، مثلما لا يرضون لها أيضاً أن تعيش الاغتراب عما في روح هذا العصر مما لا يصادم مرتكزاتها ومتبنياتها الفكرية والثقافية.

لكن حسن المنطلق لا يكفي لتسويغ الفكرة كيفما اتفق، فلابد للمنطلق الحسن من الارتكاز على أسس قويمة تستمد وجودها من النظر الدقيق والواقع الموضوعي، لا من حسن النيات ونقاء السرائر وحدها، وبهذا وحده تكفل الفكرة، أية فكرة، لنفسها القبول والرسوخ في عقول الناس ووجداناتهم.

لقد استهل الباحث المذكور آنفاً، وهو مفكر قومي معاصر ووزير سوري سابق، تفرقته بين التحديث والتغريب بتعميم كبير ذكر فيه أنَّ «ما يجري في البلدان المختلفة إجمالاً هو أنَّ التحديث يبدأ مرتبطاً ارتباطاً قوياً بالتغريب». وليس هذا التعميم ما أريد التوقف عنده هنا، على الرغم من أنه يبدو متناقضاً مع ما ذهب إليه الباحث نفسه، في نهاية مقاله، من أنَّ هناك دولاً كاليابان والصين ودول جنوب شرقي آسيا والهند، اتخذت من ثقافتها التراثية الخاصة منطلقاً لصنع حداثة خلوة

من عقد الاستلاب والانسلاخ عن الذات. إنَّ ما أريده، على وجه التحديد، هو ما ذكره الباحث بعدئذ، إذ ذهب إلى أن البلدان المختلفة لا تلبث أن تهبط نسبة التغريب فيها عندما يتزايد التحديث. والسر في هذا، في نظره، أنَّ التحديث نفسه ييسّر، في المراحل المتأخرة، الانصراف عن التغريب ويسّهل بزوغ الثقافة القومية: ففي المستوى الاجتماعي الكامل يقوي التحديث البنية الاقتصادية والعسكرية والسياسية للمجتمع، ويشجع السكان، من ثمَّ، على أن يثقوا بذاتهم وثقافتهم وأن يتجذروا في هويتهم الثقافية، وفي المستوى الفردي يولّد التحديث مشاعر الاستلاب والهجنة والاغتراب عن الذات، الأمر الذي يؤدي إلى أزمة هوية ويقود بالنتيجة إلى التعلق بالهوية الثقافية الذاتية.

إنَّ مما لا سبيل إلى إنكاره أنَّ التحديث في مراحله المتأخرة قد يترافق، وليس هذا بالأمر الحتمي اللازب، مع الانصراف عن التغريب والإقبال على الهوية الثقافية الذاتية، لكن هذه القضية لا تنهض، بحد ذاتها، دليلاً على أن التحديث هو السبب في هذا الانصراف عن التغريب. نعم، هما أمران مترافقان متقارنان في الواقع الخارجي، لكنَّ ثمة فرقاً واضحاً بين التقارب ودعوى السببية، فكم هي كثيرة

الأمور والأحداث التي قد يقترن حصولها خارجاً دون أن يكون أي منها سبباً في حصول غيره.

وفي ما نحن بصدده يمكن الذهاب إلى أنَّ الترغيب المترافق، في بادئ الأمر، مع التحديث لا يفتأ يزداد توغلاً وانتشاراً في حياة الأمة يوماً بعد يوم، ولا تني آثاره ومظاهره تسيطر على عقول الناس ومشاعرهم وأخلاقهم وكل أساليب حياتهم وشؤونها، حتى ليصبح هذا التغريب خطراً حقيقياً يتهدد هوية الأمة في عقر دارها. هنا يحس الناس بالتحدي، عندما يجدون أنفسهم واقعين تحت وطأة مشاعر الاستلاب والاغتراب عن الذات. وحين تقوى البنية الاقتصادية والعسكرية والسياسية لمجتمعهم، يقررون الاستجابة الواعية لهذا التحدي، الأمر الذي يكفل لحضارتهم التفتح، وفق رأي توينبي.

الانصراف عن التغريب في المستويين الفردي والاجتماعي ناجم، إذن، عن وعي الأمة الخطر الماحق الذي يتربص بثقافتها الذاتية الأصيلة، وهو الخطر الناتج من الإمعان في التغريب. وليس التحديث سوى أمر مقارن خارجاً للانصراف عن التغريب. الوعي، إذن، والاستجابة لمقتضاه هما ما ينبغي أن نعوّل عليه في توقي الوقوع في غياهب التغريب.

«حوار الحضارات» بين الضرورة والغفلة

أثبتت «قمة الألفية» التي عُقدت مؤخراً برعاية الأمم المتحدة أنَّ مقولة «حوار الحضارات» هي المقولة التي يعتمدها قادة دول العالم سبيلاً إلى تأسيس قواعد الالتقاء والتأثير والتأثّر بين الحضارات السائدة في العالم، على اختلافها وتنوّع مشاربها. وهي المقولة التي عدّها كثير من الباحثين رداً مباشراً على فكرة «صراع الحضارات» التي كان قد أطلقها المحلل الاستراتيجي الأمريكي صموئيل هانتنغتون.

إنَّ «حوار الحضارات» مقولة تبدو غير ذات حاجة إلى أدلة وبراهين تثبت أهميتها أو إلى قرارات وقوانين تمنحها الشرعية، ففي التأمل السريع في أوضاع العالم المعاصر مندوحة عن كل هذا، هذا العالم الذي تحكمه سُنَّة التنوع بين البشر في أديانهم ومعتقداتهم وأنماط عاداتهم وطرائق سلوكهم وأخلاقهم ولغاتهم. . . إلخ، وهي السُنَّة التي من شأنها أن

تقودهم إلى ما لا تُحمد عقباه، إذا ما استغلتها المصالح والمآرب الخسيسة ولم تجد، في الوقت ذاته، السبل ممهَّدة أمامها لنمط أو أنماط من التلاقي السلمي الذي يخدم الحضارات ويثريها، بدلاً من الصدامات والصراعات التي تنوء بالعصبة أولي القوة.

بيد أنَّ هنا من الباحثين المعاصرين من لم يتلقَّوا هذه المقولة باطمئنان إليها، فرأوا فيها نوعاً من الغفلة والتبسيط المخل للأشياء. ولعلَّ أبرز هؤلاء هو الدكتور محمد عابد الجابري الذي علَّق، في كتابه «قضايا في الفكر المعاصر» ص١٣٠، على حوار الحضارات بقوله: «ومع أنَّ هذا الشعار يبدو نبيلاً ومعقولاً، إلا أنه غير بريء تماماً، فالذين يرفعونه واقفين عند منطوقه ينطوي موقفهم على نوع من الغفلة». والسر في هذه «الغفلة»، في نظر الجابري، هو أن الحوار بين الحضارات إما أن يُراد معناه العفوي التلقائي نتيجة الاحتكاك الطبيعي فيكون عبارة عن تبادل التأثير، وإما أن يُراد به تنظيم حوار مقصود بين أهل هذه الحضارة وتلك. فالحوار بمعناه الأول لا يراه الجابري محتاجاً إلى دعوة فهو لا يكون بتخطيط سابق بل هو عملية تاريخية تلقائية، أما بالمعنى الآخر

فالمسألة منطوية على قدر كبير من البساطة المخلة؛ ذلك أنَّ أهل حضارة ما ليسوا مجموعة واحدة متجانسة في كل شيء، بل هم مجموعات مختلفة يقوم بينها صراع بصورة أو بأخرى، وقد يحصل أن تتحالف كل مجموعة مع ما يماثلها من الحضارات الأخرى، لتقوى في وجه المجموعات المضادة لها داخل حضارتها نفسها.

لكن يبدو لكاتب هذه السطور أنَّ ما ذكره الجابري عن «الغفلة» ناجم، في حقيقة الأمر، عن غفلته هو عن الدور الحقيقي الذي يضطلع به حوار الحضارات بأي من المعنيين اللذين ذكرهما له: فأما الحوار بمعناه الأول فصحيح أنَّ تبادل التأثير والتأثّر عملية تاريخية غير متوقفة على دعوة من أحد، بيد أنَّ هذه العملية لا تتم دوماً وبالضرورة بنحو «عفوي تلقائي»، فللحضارات ومفكريها على وجه الخصوص الدور الذي لا يُنكر في ضبط آليات العملية، وتحديد مساراتها، وتوجيه محاورها، والتحكم بدرجة أو بأخرى في نتائجها وانعكاساتها. حقاً لا يمكن لأحد أن يزعم أنَّ في مقدوره تقنين كل جوانب العملية، بيد أنَّ من خطل الرأي أيضاً أن تُنفى كل الجوانب الإرادية فيها بدعوى أنها «عملية تاريخية تلقائية».

وأما الحوار بمعناه الآخر فالحاجة إليه أظهر من أن تخفى، بل هي ضرورة لا يمكن التغاضي عنها في حال من الأحوال. وليس حديث الجابري عن المجموعات المتصارعة داخل الحضارة الواحدة سوى مغالطة ظاهرة؛ ذلك أنَّ حوار الحضارات لا يُراد له أن يكون بديلاً عن الحوارات التي لا محيص عنها بين المجموعات المختلفة داخل الحضارة الواحدة، فلكلّ مجاله ومكانه. وليس شيء من هذه الحوارات بمغنٍ عن أخيه ولا سادّ مسدّه. ثم إنَّ افتراض كون هذه المجموعات المتصارعة منضوية تحت حضارة واحدة يدلّ، في حد ذاته، على أنَّ هناك أموراً مشتركة كثيرة بين هذه المجموعات صارت بسببها منتسبة إلى حضارة معينة. وهذه الأمور المشتركة هي التي تكون محط الاهتمام عند الحديث عن حوار الحضارات، دون أن يعني ذلك تناسي الاختلافات أو التغاضي عن الفروقات.

إنَّ حوار الحضارات ضرورة، لا ينبغي أن يشك في هذا شاكّ. يبقى أن نفكر في السبل والوسائل التي من شأنها إيصاله إلى ما تتوخاه الأمم والشعوب من نتائج.

الدين و«صراع الحضارات»

شغلت قضية «صراع الحضارات» أو «صدام الحضارات» أذهان الباحثين والمثقفين في العالم منذ أن أثارها البروفيسور الأمريكي اليهودي الأصل صموئيل هانتنغتون في صيف عام ١٩٩٣م، فاستأثرت بكثير من التعليقات والحوارات والندوات واللقاءات الفكرية، حتى إنها غطَّت على كل ذلك اللغط الكبير الذي كانت قد أثارته قضية «نهاية التاريخ» التي كان قد عرضها فوكوياما، الأستاذ الأمريكي ذو الأصل الياباني.

القضية، بإيجاز شديد، هي أنَّ هانتنغتون يرى أنَّ الصراع بين الحضارات هو الطور الأخير في عملية تطور النزاعات والصراعات في العالم الحديث. ومع إيمانه بصحة ما ذهب إليه أرنولد توينبي من أن الحضارات البشرية الرئيسة هي إحدى وعشرون حضارة، فقد شاء أن يختزل صراع الحضارات إلى صراع بين الحضارة الغربية من جهة والحضارتين الإسلامية

والكونفوشية (نسبةً إلى كونفوشيوس الفيلسوف الصيني المعروف في القرن الرابع قبل الميلاد) من جهة أخرى، وذلك بعد أن أرجع معظم الحضارات الأخرى إلى الحضارة الغربية، وأسقط بعضها من الحساب لقلة خطرها.

وعلى الرغم من كثرة الملاحظات التي أوردها الباحثون والمعلقون على مقولة «صراع الحضارات» كلها: فكرةً ومنهجاً وأسلوباً وتحليلاً وأدلةً ونتائج، فإنَّ ما نريده في هذه العجالة ليس سوى أن نلاحظ ما للدين عامة وللإسلام خاصة من نوعية حضور فيها، وهذه ناحية قلما اهتم بها المعلقون على كلمات هانتنغتون.

يُلاحظ، بادئ ذي بدء، أنَّ هانتنغتون يعدّ الدين، بنحوٍ مطلق، أقوى أسباب الانقسام بين البشر، وعلى الرغم من ذلك فهو لا يلجأ إليه إلا لتمييز الحضارة الإسلامية وحدها، أما الحضارات الأخرى فيميزها على أسس أخرى كالموقع الجغرافي أو العرق أو الوطن أو القارة، وهاتان قضيتان تستحقان بعض التأمل. ففي ما يرتبط بالقضية الأولى نجد المؤلف يتجاهل حقيقة أنَّ الدين، أيَّ دين، لا يمكن أن يكون داعية اختلاف وصراع بين البشر، فالأديان كلها تجعل من

الوئام البشري قضيتها المركزية الكبرى. ولئن كان الانقسام حاصلاً لا محالة بين الأديان عندما نلحظها كلها مجتمعة في وقت واحد، فإنَّ من المهم أن يُلاحظ أنَّ الانقسام هنا لا يعني الانقسام الذي تحدّث عنه هانتنغتون. إنَّ ما تحدث عنه هذا الرجل هو الانقسام الذي يستدعي تجهيز الجيوش وتكديس الأسلحة المدمرة، وهذا طرح يتناسب تماماً مع مجال تخصصه الحقيقي فقد كرّس حياته المهنية لموضوع الإستراتيجية العسكرية، في حين أنَّ الانقسام بين الأديان، بالغاً ما بلغ، لا يمكن أن يصل إلى هذه الدرجة ولا إلى ما هو أدون منها بكثير. هذا كله حينما نتحدث عن الأديان في حد ذاتها. أما عندما يكون الحديث عن الأديان كما تُطبّق، أو كما تتجلى في شخصيات من يمثلونها وينطقون بأسمائها ويحاولون استغلالها لمآربهم الذاتية ونزعاتهم الرخيصة، فالمسألة قد تصل إلى ما لا يمكن تصور مدى وخامة عاقبته. وفي هذا يقول القرآن الكريم: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ . . .﴾ [البقرة: ٢١٣]. الاختلاف في الكتاب المنزل إذن هو اختلاف العلماء الذين أوتوه

وأرادوا الازورار عن هداه نتيجة بغيهم، على الرغم من كل الأدلة والبراهين التي دلَّتهم على حقانيته وصدقه. هذا ما كان على هانتنغتون أن يعيه قبل أن يجازف بنسبة الاختلاف إلى الدين في حد ذاته.

أما القضية الأخرى فيمكن أن يقال بشأنها: إنَّ تمييز هانتنغتون الحضارة الإسلامية وحدها على أساس الدين ينمّ على إدراكه الواعي ما للدين الإسلامي من أثر كبير وشأن عظيم في تشكيل الهوية الثقافية - والهوية الثقافية هي مفهوم «الحضارة» في نظره - لأتباع هذا الدين، مقارنةً بما للأديان الأخرى من أثر في الهويات الثقافية لأبنائها. لكن لا تذهبنَّ بنا الأوهام إلى الاعتقاد بأنَّ هذا الإدراك يصدر عن روح موضوعية متزنة تمدح هذا الجانب في الإسلام وتعلي من شأنه إعجاباً به. كلا، فليس هذا ما يصدر عنه رجل يقول: «حقاً إن للإسلام حدوداً دموية»!

إنه يريد بهذا لفت الأنظار إلى الخطورة الحقيقية التي يراها في الحضارة الإسلامية، خطورة «القيم الحضارية والمعتقدات» التي يذهب إلى أن الحضارة الغربية لم تتمكن من التسرّب إليها، وما لم تفعل هذا سيبقى تأثيرها سطحياً فقط

لا يصل إلى العمق، العمق الذي لا محيص عن الوصول إليه إذا ما شاءت الحضارة الغربية لنفسها التفوق دوماً!

هكذا هي القضية التي يمنّي هانتنغتون بها نفسه. والطريق إلى الوصول بها إلى النتائج المرجوة، في نظره، هو استمرار الغرب في تطوير قواه العسكرية، في عالم لابد أن يكون عالم ازدواج المقاييس كما يقول.

مع حوار البوطي والتيزيني

تشكل سلسلة الكتب التي أصدرتها وتصدرها دار الفكر بدمشق بعنوان «حوارات لقرن جديد» إضافة نوعية مهمة إلى النتاجات الفكرية العربية المعاصرة؛ فغنيّ عن البيان كم هو مهم أن يفكر أحدنا في مقاربة فكر أخيه، والانفتاح عليه، بروح مسؤولة تعي كل الضرورات التي تفرض هذا وتحاول، من ثم، أن تلاحق كل السبل الكفيلة بتحقيقه على أحسن ما يرام. كل هذا وفق منهج حواري رصين بعيد كل البعد عن العقد الذاتية والتشنجات التاريخية الموروثة التي لا تفتأ تمد غاشية من اللبس المعرفي وفقدان الثقة بين الأطراف المتحاورة.

بيد أنَّ من مشكلات الحوارات التي تجري بين المفكرين العرب ذوي الاتجاهات الفكرية المختلفة أنَّها، عادةً، تكتفي بتناول قضايا يمكن للمرء أن يعدّها سطحية أو هامشية، مقارنة

بالقضايا الأصلية الكبرى التي أفرزتها، والتي يتم التغاضي عن التحاور فيها في غالب الأحيان، وإذا ما نوقشت فإنها لا تُناقش بالاهتمام ذاته الذي تُناقش به القضايا الأولى. ربما يرجع بعض السبب، أو كله، في هذا إلى حساسية القضايا الأصلية الكبرى وصعوبة تناولها، لاسيما في الإطار الجماهيري العام الذي يعلم الجميع مدى خطورة تهييجه وإثارة ردود فعله.

أكتب هذه الكلمات وأمامي كتاب من كتب السلسلة التي ذكرتها، عنوانه: «الإسلام والعصر: تحديات وآفاق»، وهو يحوي محاضرتين لأستاذين معروفين جيداً، كل في مجاله، هما: الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي والدكتور طيب تيزيني، كما يحوي تعقيبين، واحداً من كل أستاذ على محاضرة الآخر.

يلاحظ قارئ الكتاب أنَّ المحاضرين، وإنْ أبدى كل منهما بعض عبارات المديح للآخر، ينطلقان من منطلقين مختلفين تماماً: فبينما ينطلق الدكتور البوطي من منطلق عالم الدين الذي يؤمن بالإسلام ديناً إلهياً قادراً على التغلب على تحديات العصر التي لا تبلغ، في نظره، معشار التحديات التي واجهها المسلمون في عصرهم التأسيسي، ينطلق الدكتور

التيزيني من منطلق الباحث الإبستمولوجي الذي يتناول الإسلام «من حيث هو موضوع بحث علمي»، محاولاً إرجاع القارئ إلى «آليات تشكل بنيته المنطقية التاريخية والاحتمالات التي تولدت عبر تجادله مع الواقع المشخص»، وفي هذا جنوح واضح إلى النظرة الماركسية التي رأت الدين ظاهرة اجتماعية أفرزتها الصراعات الاجتماعية والتاريخية، وقد كشف التيزيني عن بعض ميله هذا عندما وصف النظام الاشتراكي بأنه «أنبل ما صاغته البشرية على صعيد النظم الاجتماعية الاقتصادية». ومع كل هذه الهوة العميقة التي تفصل بين منطلقي الرجلين، فقد ظلاَّ يحاولان تناسيها أو إغفالها، فحاول البوطي إقناعنا بأنَّ التيزيني «موقن بأنَّ الإسلام دين رباني يعبر عنه القرآن الذي هو كلام الله»، في حين سعى هذا الأخير إلى إبراز اعتقاده بأنه يرى في الأول: «مفكراً إسلامياً مستنيراً، يحمل همّ العمل في سبيل تقدم هذا الوطن». وكأنَّ الباحثين، بهذا، كانا يحاولان إقناعنا بجدوى حوارهما الذي يعلمان جيداً كم قيمته مع اختلافهما الجذري في منطلقاتهما. فما قيمة حديثهما عن التحديات التي يواجهها الإسلام في هذا العصر إذا كانا لا يتفقان أولاً على فهم ماهية الإسلام وحقيقته؟ أو لعلهما كانا يحاولان أن يصرفا أذهاننا

عن التساؤل حول موقفيهما المتباعدين وسر هذا التفاوت الكبير، وهو التساؤل الذي كان من شأنه أن يُكسب الحوار بعداً فكرياً وعمقاً معرفياً كبيرين، لكنهما على أية حال، أعرف بظروفهما!

وإلى ما تقدم، يحاول البوطي في حديثه، إذا استثنينا منه قسمه الأول المتعلق بالفصل بين جوهر الإسلام وأنظمته الفوقية، أن يحدثنا عن مشكلات المسلمين والتحديات التي يواجهونها لا التي يواجهها الإسلام نفسه، فتشيع في خطابه مصطلحات مثل: الدعوة والتبليغ، والتضامن والاتحاد، والتيارات الوافدة، والنظام العالمي الجديد... إلخ. إزاء هذا، يركز التيزيني اهتمامه على الخطاب الديني وآليات إنتاجه وسبل تفسيره، محاولاً، بعمله هذا، التنبيه على أن تحديات القرن الجديد للإسلام إنما هي تحديات داخلية يواجهها الإسلام ذاته. وكم كان حرياً بالأستاذين المتحاورين أن يحاولا الوصول بالقارئ إلى تبني رأي من رأييهما المعروضين، بدلاً من شغله بالإشكاليات الجزئية المنبثقة من ذينك الرأيين.

إنَّ الحوار مطلوب، ما ثمة من يشك في هذا، لكن فيمَ نتحاور؟ وكيف؟ هنا مكمن التحدي الحق.

زمانهم

تكثر هذه الأيام شكاوى التربويين من أنَّ الأجيال الجديدة من أبنائنا وبناتنا ما عادوا يتخذون آباءهم وأمهاتهم قدوات لهم، وما عاد لمدارسهم تأثيرها الفاعل في توجيههم وصياغة أذهانهم وأخلاقهم وسلوكهم، فقد استبدلوا بهذا كله ما يفد عليهم يومياً من جديد عبر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة التي ما برحت تتجدد، وتجدد معها كل ما أمكنها الوصول إليه.

ليست في هذا الأمر أية غرابة، فمن الطبيعي المتوقَّع دوماً أن يكون للزمان تأثيره في جذب الأجيال الناشئة إلى كل ما فيه من جديد خلاّب، ألم يقل الإمام علي بن أبي طالب - كرَّم الله وجهه - يوماً: «الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم»؟

لكن المشكلة هي أنَّ بعضنا تغيب عنه الحدود الفاصلة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فما أسهل أن تجده يسلّم

بالأمر الواقع، دون أن يجشم نفسه عناء مساءلته والبحث في ذاته ومحيطه عما عساه يجدي في دفع هذا الواقع باتجاه ما ينبغي أن يكون أو باتجاه ما هو قريب من هذا في أقل تقدير. لسنا هنا نحاول دعوة الناس إلى إيقاف التأثير الإعلامي والتقني المعاصر في أدمغة أبنائهم ونفوسهم، فهذا مرام دونه خرط القتاد. لكننا نريد لهم أن يأخذوا أنفسهم بوقفات محاسبة واعية، يتساءلون فيها عن دورهم ومسؤوليتهم إزاء كل ما يرونه نصب أعينهم: من اتخاذ كثير من الشباب والشابات من الممثلين والممثلات والمغنين والمغنيات قدوات سامقة لهم، ومن انجرافهم وراء كثير من التقليعات الغربية الغريبة عن مجتمعنا وعاداته وتقاليده، ومن تقليدهم رذّالهم في أخلاقهم وسلوكهم وتصرفاتهم، بل في رطانتهم اللغوية أيضاً!

ترى هل كنا سنرى هذه النتاجات وأمثالها في بيئتنا لو أننا حرصنا، منذ البدء، على أن نبني في نفوس أبنائنا وبناتنا قاعدة متينة من الإيمان والصلاح والتقى منذ نعومة أظفارهم؟ صحيح أنَّ كلاً منا، أو أغلبنا في أقل تقدير، يهمه أن يكون أبناؤه وبناته متصفين بالإيمان والصلاح وكل مظاهر الانضباط الخلقي والتربوي، لكن فرقٌ واضح بين مثل هذا الاهتمام

الأولي من جهة وبين الحرص الذي نتحدث عنه. إنَّ الحرص المقصود هنا هو ذلك الذي يصدر عن رؤية واعية تستشرف المستقبل، فتعي آفاقه، وتعرف أخطاره وصعوباته، ويدعوها هذا كل إلى أن تطبق على الأبناء والبنات أنماطاً جديدة من التعامل، تحاول أن تدنو منهم، فتستوعب أفكارهم وتطلعاتهم ورغباتهم، لتضع من ثمَّ، أو تحاول، حلولاً لمشكلاتهم وقضاياهم الصغيرة والكبيرة.

هل نمتلك الشجاعة الكافية للاعتراف بأنَّ أهم ما يجعل أبناءنا وبناتنا يديرون ظهورهم لنا ولما نتبناه من أفكار وأذواق وعادات هو إحساسهم الداخلي بأنَّ كل هذا ما عاد سوى جزء من الماضي الذي لا محل له من الإعراب في خارطة العالم المعاصر اليوم؟ وإخالنا سنحتاج إلى شجاعة أكبر للاعتراف بأنَّ لنا دوراً كبيراً في خلق مثل هذا الإحساس لديهم، بطرقنا البدائية في التربية، وعجزنا عن تحمّل أي جديد طارئ قبل مناقشته، بل قبل مجرد تصوره أحياناً. إننا لا ندعو هنا إلى فتح أبوابنا أمام كل جديد لمجرد كونه جديداً؛ تخلَّصاً من تهمة الرجعية والتخلف، كما يحلو للكثيرين أن يفعلوا. لكننا ندعو إلى محاورة الأجيال الناشئة حول كل جديد خلاّب يصل

إليهم، أو يكون في سبيل الوصول إليهم. إنَّ المحاورة - ولنتذكر أنَّ صيغة «مفاعلة» تستبطن طرفين فاعلين فأكثر، ولا تتحقق بطرف يعظ دوماً وآخر يستمع دوماً - سبيلنا إلى عقل الشاب والشابة. وما لم نصل إلى عقليهما لن تؤدي بنا طرق الشدة والعنف إلى نتيجة، اللهم سوى كبت رغباتهما الدفينة مؤقتاً، ريثما تجد فرصتها المؤاتية، فتنطلق في شدة وعنف موازيين للشدة والعنف اللذين تم الكبت بهما!

نعم، للزمان حكمه، وللعصر أثره، لكننا، نحن الآباء، لم نُدفن في سراديب الماضي بعد، ولم نَغْدُ ذكرى للذاكرين بعد، فلنقل كلمتنا إذن، ولنقلها بصوت عالٍ، كي يعيها هذا الزمان.

أبعاد القراءة

ثمة مفاهيم أو مصطلحات قد يغفل المرء عن السؤال عن حقيقتها وأبعادها لكثرة ما اعتادت أذناه سماعها أو عيناه قراءتها، ومع هذا فقد تكشف له الأيام عن جوانب كثيرة ربما لم يكن يتصورها أو يتصور بعضها في أقل تقدير ويكون من المناسب عندئذ أن يعيد النظر فيما حمله في ذهنه من تصورات كي يعيد تنسيقها وضبطها على النحو المطلوب.

«القراءة» مثلاً مصطلح يكثر ترداده وتداوله في كثير من المناسبات وعبر وسائل مختلفة فهناك من يحدثنا عن ضرورة القراءة أو عن ضمورها في الوقت الراهن أو عن كيفية تشجيع الناس عليها أو عن طرقها الصحية وغير الصحية.. إلى ما هنالك من جهات مختلفة ومتنوعة للحديث الذي قد يصل أحياناً إلى حد التكرار والإملال. بيد أن من النادر أن يشغل هؤلاء المتحدثون أنفسهم بمحاولة التعرض لمفهوم «القراءة»

أو لمجالاتها وأبعادها المختلفة، مع أن مثل هذه المحاولة قد تكون بالغة الأهمية فيما إذا قيض لها أن تضع يديها على ما من شأنه أن يقود القارئ إلى تحسين فاعلية قراءته وتطوير أثرها المرتجى.

من أحسن ما قرأت في هذا المجال فصل مترجم من كتاب (La Lecture) لفانسون يوف (Vincen Jauve) نشرته مجلة «نوافذ» السعودية في عددها الثاني عشر، فهو على وجازته يجلي للقراءة أبعاداً خمسة كبيرة متحدثاً عنها بكثير من الإيضاح، فالقراءة في بعدها الأول هي سيرورة ذهنية فيزيولوجية، فهي لا تتم إلا بتشغيل الجهاز البصري ووظائف الدماغ المختلفة وهي بهذا عملية إدراك وتحديد وخزن للعلامات تسبق كل تحديد للمحتوى، وهي في بعدها الثاني سيرورة معرفية وذلك عندما تتحول الكلمات في ذهن القارئ إلى عناصر دالة على معان. ويعضد هذين البعدين بعد ثالث للقراءة هو كونها سيرورة عاطفية فالمؤلف يذهب إلى أن القراءة إذا كانت تستدعي قدرات القارئ الذهنية فإنها تستدعي أيضاً عواطفه، بل إن جاذبية القراءة تنبع بشكل كبير من الانفعالات التي تحدثها.

ولا يقف المؤلف عند هذا الحد حتى يذهب إلى أن القراءة في بعدها الرابع سيرورة حجاجية فالقارئ مدفوع دوماً إلى الانحياز إلى موقف ما وذلك لأنه مدعو إلى أن يتبنى أو لا يتبنى الحجاج المتطور داخل النص المقروء، والقراءة بهذا ليست عملية يتلقى فيها القارئ ما يصل إليه دون أن يحاول اتخاذ موقف خاص به إزاء ما يراد له أن يقتنع به. وللقراءة بعد أخير هو كونها سيرورة رمزية بما لها من مكانة مباشرة في السياق الثقافي الذي يعيش فيه كل قارئ وبما لها من تفاعلات مع الثقافة والأطر المهيمنين للمكان والعصر.

وخلاصة القول: إنّ القراءة عملية دقيقة ذات أبعاد واسعة والقارئ منا مدعو إلى التمعن في هذه الأبعاد، فلعل هذا التمعن يكون وسيلة إلى إنجاز قراءة أمثل ذات نتائج أقوم.

الثقافة والعِلم

على الرغم من عدم التحديد الدقيق الذي يحيط بكلمة «ثقافة» حتى غدا لهذه الكلمة معنى خاص متميز في كل حقل من الحقول التي استعملت فيها كما يقول الدكتور محمد عابد الجابري، فإن ثمة ما يشبه الإجماع بين هذه الحقول على وجود فرق واضح بين «الثقافة» و«العلم»، فليس كل من حمل الشهادات العلمية مثقفاً بالضرورة، مثلما ليس ضرورياً أن تتوقف ثقافة المرء على حمله الشهادات العلمية.

إننا جميعاً نلاحظ بيننا أناساً يعتزون بشهاداتهم الجامعية ويفخرون بها بين الملأ لكن شهاداتهم هذه لم تترك لهم أثراً على وعيهم ونمط تفكيرهم وسلوكهم الخلقي وحياتهم الاجتماعية وطرائق تعاملهم مع كل جنبات الحياة وأبعادها، هؤلاء متعلمون، بيد أنهم لا يستحقون أن يوصفوا بالمثقفين، إلا إذا أراد المرء من هذا الوصف الاستهزاء بهم!

وإزاء هذا النمط من الناس، هناك نمط آخر لم يتلق من التعليم الرسمي قدراً يعتد به، لكنه أخذ نفسه بألوان التثقيف والتوعية الذاتيين حتى غدا من الرموز الباهرة التي تشرئب إليها كل الأعناق، خذ مثلاً على هذا النمط الكاتب والأديب والناقد العربي المعروف عباس محمود العقاد، فهذا الرجل لم تتح له ظروفه أن يواصل تعليمه، ويقال إنه لم يحصل حتى على الشهادة الابتدائية، لكن هذا لم يمنعه من أن يرتقي في مراقي الأدب والثقافة، لا يصرفه عن بغيته شيء، حتى كان المثقف الذي نعرفه، ومثل هذا الكلام يمكن قوله أيضاً عن المحقق البحاثة الأستاذ محمود محمد شاكر الذي اضطرته الأحداث إلى ترك مواصلة تعليمه الجامعي بعد أن اصطدم بالدكتور طه حسين فيما يرتبط ببعض آرائه العلمية، فقد انكب شاكر على التراث العربي قراءة وبحثاً وتحقيقاً وتنقيباً حتى عرف بـ «شيخ العربية»، وكانت له في هذا المجال خدماته الكبيرة التي لا تنكر.

إن هذا الفصل بين مفهومي «الثقافة» و«العلم»، وإن كان أمراً معروفاً عند الكثيرين، لقضية تستحق التأكيد والتذكير، كي لا يهنأ المتعلمون بحمل صفة «المثقفين» بمجرد حصولهم

على شهاداتهم العلمية، دونما ملاحظة ما يقترن بهذه الشهادات أحياناً من تخلف اجتماعي وفقر في السلوك الحضاري القويم، ولكي يكون هذا الفصل داعياً لهم كبيراً إلى بذل مزيد من الجهد والمثابرة في سبيل تطوير مستوياتهم، علهم بعد هذا يكونون مثقفين حقيقة. وفي المقابل فإن هذا الفصل بين المفهومين يحفظ للمثقفين غير الحاصلين على درجات عليا من التعليم احترامهم وتقديرهم اللذين يستحقونهما بجدارة، والاحترام والتقدير هنا ليسا أمرين خلقيين وحسب، وإنما هما أيضاً دليلان على الاهتمام بالطاقات البشرية والإمكانات الإنسانية المتاحة حتى لو لم تكن تحمل شهادات علمية مؤهلة، وغني عن البيان كم سيكون النفع العائد على الأمة عظيماً فيما لو عرفت كيف تستفيد من مثل هذه الطاقات والإمكانات، لكن. . .!

المعادلة الحرجة

إذا كان من المفروغ منه أن المثقف عليه أن يكون لصيقاً بقضايا الناس ومشكلات واقعهم اليومي الصغيرة والكبيرة، فإن من المهم ألا يقوده الإلحاح على هذه الناحية إلى الناحية المقابلة تماماً، أي إلى ناحية تقديس الشعب والاعتقاد بمرجعيته في امتلاك الحقيقة واختيار الصواب دائماً، وهي الناحية التي يسميها المفكر المغربي المعاصر عبد الإله بلقزيز: «الشعبوية». إن هذه الناحية، مع أنها تبدو مناقضة تماماً للناحية الأولى، لتشترك معها في إشكالية انسحاب المثقف من القيام بواجبه التثقيفي إزاء الناس، غاية الأمر أن داعي هذا الانسحاب هنا مختلف عن الداعي هناك، لكن هذا الاختلاف لا يلغي من أصل الإشكالية شيئاً كما هو واضح. هذه واحدة، والأخرى هي أن انسياق المثقف وراء اختيارات الناس، بصورة شبه مطلقة إن لم تكن مطلقة كلية، لقمين

باستتباع نتائج وخيمة على الناس والمثقف جميعاً، فأما ما يرتبط بالناس فواضح أنهم إن خسروا التوجيه الثقافي الأصيل الذي يتكئ على ما ترشد إليه الثقافة وتدل عليه نتاجات العقول النيرة فلن يكون مآل أمرهم إلا إلى التعثر وربما الانكفاء الكلي، وأما ما يرتبط بالمثقف نفسه فإن انقياده خلف الآراء والاستحسانات المتباينة من الناس سيحيله إمّعة متخبطاً لا يكاد يهتدي لنفسه طريقاً ولا يلتجئ إلى ربوة ذات قرار، ولعل هذا سبب من الأسباب فيما يلاحظ عند بعض المثقفين العرب من تحولات مفاجئة من مدرسة فكرية إلى أخرى، لاسيما بعد سقوط المعسكر الاشتراكي.

إن في وسع «النزعة الشعبوية» أن تجعل المثقف يشعر بكثرة التأييد والتشجيع من الجموع المحيطة به التي ينطلق هو باسمها، أو بالأحرى التي تنطق هي على لسانه، لكن هذه النزعة ما هي في حقيقتها سوى تعبير مباشر عن استقالة هذا المثقف من جهة، وعن أن الناس سيبقون من ثم يعيدون إنتاج ما اعتادوه واستحسنوه من نماذج للوعي صاغوها من منطلقات قد لا تكون ذات صلة وثيقة بما هو من صالحهم أو بما هو متاح في أقل تقدير.

القضية إذن لا تتلخص في أن على المثقف أن يقترب من الناس وتطلعاتهم، إنها أيضاً أن يكون دقيقاً في تحديد مدى هذا القرب وكيفيته، وهذه الدقة كثيراً ما تغيب من أوساطنا الثقافية العربية فيغيب معها الدور الثقافي الواعي الفاعل الذي لا ينسى مسؤولياته ولا يتخبط في سبيل القيام بها .

المثقف وقضايا الناس

من الظواهر اللافتة للنظر في سلوك كثير ممن يحبون أن يوصفوا بـ «المثقفين» أنهم يتخذون من الثقافة، أو من دعواها بالأحرى، ذريعة للانزواء عن أبناء مجتمعاتهم وللتعالي المعرفي عليهم، متمسكين بمقامهم في أبراجهم العاجية غير آبهين بالمشكلات الصغيرة والكبيرة التي يعانيها الناس من حولهم، وهم في هذا يدعون ويتظاهرون بأنهم مشغولو الأذهان العبقرية بالمشكلات الوجودية والتساؤلات الكبرى التي تلف وجود الإنسان وحياته منذ أن وجد. وإضافة إلى هؤلاء هناك أيضاً الذين لا ينزوون عن مشكلات الناس اليومية وقضاياهم الحياتية لكنهم يكتفون بالتفرج وهز الرؤوس أسفاً دون أن يجول في أذهانهم ما عساهم يتمكنون من فعله أو تغييره وكأن «الثقافة» وصف تشريفي تزييني لا علاقة له من قريب أو بعيد بقضايا الواقع الراهن.

إن المسألة هنا غير محوجة إلى اللجوء إلى أنماط من الوعظ المتكلف الذي ينفر منه كثير من المثقفين في العادة، ذلك أن القضية تنطلق من الوصف ذاته الذي يحب هؤلاء وأولئك أن يصفهم الناس به، فالمثقفون كما يقول الباحث برهان غليون هم «جزء من النخبة الاجتماعية التي تهتم في ما وراء حرفتها وبالاعتماد عليها معاً بقضايا المصير العام وهم يشغلون بالتالي بالإضافة إلى وظيفتهم الخاصة، وبصرف النظر عن وضعيتهم المهنية وظيفة اجتماعية معينة». إنَّ هذا التعريف يشير إلى أن مقاربة قضايا الناس والاضطلاع بالوظائف الاجتماعية بينهم ليست من الأمور النافلة التي يستحسن أن يوليها المثقف اهتماماً، بل هي من أساسيات وجوده ومن أهم مسوغات استحقاقه الوصف الذي يتزين به ويفخر بحمله.

صحيح أن المثقف في مجتمعاتنا العربية بنحو عام تواجهه مشكلات كثيرة تعوقه عن القيام بالدور المطلوب منه إزاء مجتمعه وأمته، لكن هذه المشكلات لا يمكن أن تزول أو تخف بمجرد الأماني المعسولة والأحلام الطوباوية، هذا ما تخبرنا به تجارب الشعوب والثقافات على مر التاريخ، فمحاربة المشكلات وإزالتها من مسؤوليات المثقف نفسه، ثم

إننا نتحدث هنا عن أصل وجود الاهتمام بقضايا الناس والرغبة في معالجة صعوبات حياتهم، ومن الواضح أن الاهتمام والرغبة أمران ذاتيان نابعان من داخل المثقف في مرحلة تسبق مرحلة الفعل الخارجي الذي تواجهه المشكلات، فإن كان هذان الأمران غير متحققين فأي فعل خارجي يمكن للمرء أن ينتظره من مثل هذا المثقف؟ وأخيراً لابد من ملاحظة أن أحداً لا يطالب المثقف بدور لا يتمكن (بملاحظة جزئيات الواقع ومعطياته الخارجية) من القيام به فالمسألة بداهة محصورة في نظام الممكن والمتاح.

إن المشكلة الحقيقية في أن يتغاضى المثقفون عن واجباتهم وأن يحاولوا تسويغ هذا التغاضي بمسوغات يخترعها التقاعس والكسل وربما الجبن والجهل، فيكون مآل ذلك كله إلى أن يحيدوا عن الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال؟

النظري والعملي في حياتنا

ليس يخفى على أحد مدى جسامة الأهمية التي تحتلها قضية ربط الجانبين النظري والعلمي في تشكيل رؤية الإنسان لنفسه وعالمه وكل المحيطين به، وفي قراءة الماضي واكتناه الحاضر واستشراف المستقبل. وعلى الرغم من وضوح القضية وجلائها في المستوى المفهومي الذهني فإنها لا تبدو في الدرجة نفسها من الوضوح في المستوى التطبيقي الخارجي، وهذا من المفارقات الغريبة، وما أكثرها في حياتنا المعاصرة! إن الكثيرين منا يكشف سلوكهم وطبيعة تعاملهم مع كثير من شؤون حياتهم عن وجود هوة كبيرة عندهم بين الجانبين النظري والعلمي، فتراهم غالباً ما يرجحون الجانب الأول على الآخر بنحو واضح، ويبرز هذا في النواحي الفردية والأسرية والاجتماعية العامة، ففي الناحية الفردية نجد شائعاً جداً أن يخطط المرء لجوانب كثيرة من حياته تخطيطاً يكاد لا

يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وقد يستعين في تخطيطه هذا بكل ما أوتيه من ثقافة وخبرة وتجربة إضافة إلى ما يعلمه من تجارب الآخرين وممارساتهم، لكن كثيراً من جوانب المسألة لا تعدو أن تكون تخطيطاً محضاً لا يجد طريقه إلى التطبيق الخارجي، لا لأن الظروف الخارجية باتت لا تساعد على التطبيق، فهذه قضية يعذر المرء فيها، ولكن لأن قصارى هذا الإنسان وغاية وكده أن يرسم ويخطط وينظّر، ويكتفي بعدئذ بأن يعيش حالة الاسترخاء الثملة بالأحلام الوردية العذبة التي تقبل أي شيء إلا أن يقطعها السعي العملي الدؤوب في الواقع الخارجي، والشيء ذاته يمكن أن يقال عن الناحية الأسرية أيضاً، فلا يجد معظم الناس ما يمنعهم من أن يخططوا ويحلموا لأبنائهم وبناتهم بالمستقبل الزاهر المكتنز بكل ما تشتهي الأنفس، ولكنهم بعد هذا، بل أثناءه، يتركون المسؤولية العملية كلها على عاتق المدرسة وحدها، وكأن ما يتلقاه الأبناء والبنات من معلومات نظرية في مدارسهم زعيم وحده بتحقيق كل الأمنيات على أرض الواقع.

وليس الوضع بأحسن في الناحية الاجتماعية العامة، ويمكن للمرء بغير كثير عناء أن يضع يده على أمثلة كثيرة في

مختلف الجوانب الاجتماعية مهما بلغ نطاق دائرتها ضيقاً وسعة، بيد أني أريد هنا أن أتحدث عن مثال محدد له أهميته الكبرى نظراً لكونه مرتبطاً بمستقبل ثقافتنا كلها من جهة، ولأنه من جهة أخرى، شائع في شريحة عريضة من المثقفين العرب على وجه التحديد. هذا المثال هو الموقف الجاهز الذي يتبناه كثير من المثقفين عندما يدور الحديث حول الأخطار الجديدة التي تتهدد مستقبل ثقافتنا من قبل العولمة الثقافية والاختراق أو الغزو الثقافي والتطبيع الثقافي.

فهنا لن نعدم أن يرفع أحدهم عقيرته بأن ثقافتنا لا يخشى عليها، فهي ملأى بالقوة التي لا يمكن لأية ثقافة أخرى أن تدمرها وتسقطها. هذا كله صحيح ولا يتطرق إليه أدنى شك، ولكنه في حقيقته حديث عن الجانب النظري من الثقافة، أي ما تكتنزه الكتب من قرآن كريم وسنة شريفة وفقه وأصول وتاريخ وعقائد وأخلاق... إلخ، فهنا مكمن قوة ثقافتنا، لكن ماذا عن الواقع العملي الخارجي؟

ماذا عن الأجيال الجديدة من شبابنا وأبنائنا وبناتنا؟ ماذا عن أفكارهم وأخلاقهم وسلوكهم وطرائقهم في التعامل مع شؤون الحياة المختلفة؟ أليس من حق المرء أن يخشى على

كل هذا على الرغم من قوة يقينه بما في ثقافتنا الإسلامية من ثراء وقوة؟ إن التغاضي عن هذه الأسئلة وأمثالها ناجم عن الأهمية الكبرى التي يوليها كثير من مثقفينا المعاصرين للجانب النظري من ثقافتنا، فعليه وحده اعتمادهم في نظرتهم إلى ما ينتظر هذه الأمة من مستقبل ثقافي.

إننا حين نرجع إلى القرآن الكريم في هذه المسألة، نجده لا يكتفي بالجانب النظري وحده في حديثه عن محددات واقع الأمة والمؤثرات الدخيلة في صياغة مستقبلها، فهو كثيراً ما يتحدث عن الجانب العملي أيضاً، بل إن التذكير بأهمية هذا الجانب ديدنه الدائم، فعلى الرغم من رفعة شأن كل ما في الرسالة المحمدية من توصيات وأحكام وعقائد وأخلاق، لا يغفل القرآن الكريم ما لشخص النبي ﷺ من دور في هداية الناس بسلوكه العملي معهم: (ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك) وينبه الكتاب الحكيم على أن فلاح هذه الأمة وظفرها بالنصر الإلهي إنما هو مشروط بما تحققه في حياتها العملية من نصر الله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ [محمد: ٧].

المسألة، إذن هي أن نتوقف قليلاً عن الاسترسال في

أحلامنا الوردية المبنية على ثقتنا المطلقة في الجانب النظري وحده، وأن نعطي الجانب العملي ما يستحقه من أهمية فلعلنا بهذا نتدارك ما يمكن تداركه، قبل أن يفوت الأوان.

الطالب والكتاب

يحتاج قيام علاقة وثيقة سليمة بين المرء والكتاب إلى وجود جهود حثيثة صادقة رافقت المرء منذ مراحل حياته الأولى، فإضافة إلى أثر الأسرة وتوجيهاتها في مدى علاقتها بالكتاب والقراءة، وهو أثر كبير لا شك، ينبري أثر المعلمين، وهو ما نريد التوقف عنده هنا.

إن هناك عدداً كبيراً من المعلمين والمعلمات ممن لا يزال يظن أن الكتاب المدرسي هو كل عالم الطالب الذي ينبغي أن يحلق فيه، فإذا ما وُجد طالب يسعى، بتأثير من شخص ما أو بمبادرة ذاتية منه، إلى توسيع إطار معلوماته بالرجوع إلى بعض الكتب الخارجية، فإنه لا يلقى التشجيع الذي يستحقه، إن لم يقابل بشيء من اللوم والتأنيب لتضييعه جهده ووقته اللذين كان عليه أن يستثمرهما في مراجعة الكتاب المدرسي المقرر وحفظه! وتظل الحصة التي تخصص في بعض المدارس

للرجوع إلى المكتبة حصة شكلية لا يبذل فيها المعلمون والمعلمات العناية المطلوبة لإرشاد طلابهم إلى الكتب النافعة المفيدة وإلى كيفية الاستفادة مما فيها، بل إن هذه الحصة، إن وجدت، يفهمها المعلم والطالب على أنها حصة «نشاط» يمكن أن تستغل في أي شيء غير القراءة إذا ما وجد أدنى سبب يدعو إلى غير المكتبة.

والقضية أدهى وأعظم حين نتحدث عن المرحلة الجامعية، فمن المعلوم أن الطالب في هذه المرحلة يجب أن يرتبط بالمكتبة بعلاقة وثيقة. فهذا الارتباط هو وحده طريق النجاح في مرحلة يفترض ألا يكون فيها «منهاج» مقرر أو كتاب محدد بعينه، لكن بعض الأساتذة الجامعيين يسعون جهدهم إلى إرجاع طلابهم إلى كتاب معين في كل مادة، وليس من الصدفة أن هذا الكتاب المعين يكون من تأليف أستاذ المادة نفسه، ويكون متوافراً في كل المكتبات التجارية! وهناك من الأساتذة من يتولى إملاء المادة على الطلاب طوال الفصل الدراسي وهم يكتبون، ليطالبهم بعدئذ بهذا الذي كتبوه فقط، وكأنهم ليسوا طلاباً جامعيين، وكأن المكتبة اختراع لم يخترع بعد!

إن العلاقة الجيدة مع الكتاب ليست راجعة فقط إلى إدراك أهمية الكتاب وأثره في تنمية المعارف ورفع مستوى الثقافة والوعي، فكل الناس يدركون هذا حتى أولئك الذين ليس للكتاب أي حضور في ساعات أسبوعهم فضلاً عن يومهم. هذه العلاقة راجعة أيضاً إلى ما نشأ المرء عليه وما اعتاده من طبيعة تعامل مع الكتاب ونوعية احتياجه إليه، وهذه ناحية ليست إدراكية ذهنية بقدر ما هي سلوكية فعلية، وليست تكتسب في الكبر إذا ما غابت في الصغر، أفلا يستحق أبناؤنا وبناتنا الطلاب والطالبات من معلميهم ومعلماتهم تنشئة «كتابية» حقيقية؟

سحـر الـمـرايـا

أتيحت لي يوماً فرصة مجالسة شخص بلغني عنه أن السبل قد تمهدت أمامه للحصول على بعثة دراسية للدراسات العليا في دولة ما، ومع هذا لم يستفد من الفرصة المتاحة. ولما كانت القضية مثار استغراب كبير عندي فلم يطق فضولي صبراً عن أن يدعوني إلى سؤاله عن السبب فسألته، وليتني لم أفعل، إذن لوفرت على نفسي محنة محاولة هضم إجابته: لقد امتنع أخونا عن قبول البعثة لأنه لا يرى وراءها طائلاً، فالدرجة المالية التي هو عليها الآن بحكم خبرته العملية الطويلة أعلى من الدرجة التي يستحقها حامل شهادة الماجستير أو ربما مساوية لها، لست أتذكر على وجه التحديد، ومن ثم فلا داعي إلى التغرب والتعب والسهر وتحمل المشاق الكثيرة المترتبة على السعي لمواصلة الدراسة.

الدرجة «المالية!» هذه هي كلمة السر السحرية التي

تتحكم في القرار العلمي لدى كثير من شبان هذا الزمان وشاباته، وبعضهم قد يضيف إليها كلمة سحرية أخرى هي اللقب العلمي الرنان الذي من شأنه أن يجعل الأعناق تشرئب إليه والأعين تتسمر في تقاطيع طلعته البهية. وقد لا يكون هذا اللقب مقصوداً إلا لما يترتب عليه من منصب وجاه ومكانة اجتماعية. . . إلخ.

أواه! كم هو مرذول هذا العلم الذي لا يقصد لغير غايات دنيوية خسيسة زائفة! وكم هي تافهة الحياة التي لا موضع فيها لسوى المال والمنصب! ويا له من مسكين بائس هذا الإنسان الذي يخال السعادة الحقة كامنة في المعيشة المادية الهانئة وحدها!

ماذا يتبقى من الإنسان إن هو تناسى ذاته وتنكر لإنسانيته؟ وهل نحتاج إلى طويل حديث للتذكير بأهمية العلم في حد ذاته وبقيمته في صقل الإنسان وصوغ إنسانيته الحقيقية؟

«قيمة كل امرئ ما يحسنه» كلمة لخص فيها الإمام علي بن أبي طالب، كرّم الله وجهه، كل القضية، قضية قيمتنا التي لا محيص لنا عن البحث عنها إن لم يكن من أجل أنفسنا، فمن أجل وطننا وأمتنا في زمننا هذا الذي تتهاوى فيه كل القواقع وتتكسر كل المرايا الخادعة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
توطئة	٥
حالة التبعية الثقافية للغرب	٧
المعضلة الحضارية وطريق التوفيق	١٠
الأمة ومثقفوها	١٥
ثقافة أجيالنا الجديدة	٢٠
جهود ثقافية	٢٣
مجلات ثقافية	٢٥
الفكر الآخر	٢٨
الطفل والكتاب	٣١
تغريب الأفكار	٣٣
المبالغة في التأصيل	٣٦

الانفتاح الثقافي وهلامية المصطلح ٣٩
التحديث والتغريب ومستقبل الأمة ٤٤
«حوار الحضارات» بين الضرورة والغفلة ٤٨
الدين و«صراع الحضارات» ٥٢
مع حوار البوطي والتيزيني ٥٧
زمانهم ٦١
أبعاد القراءة ٦٥
الثقافة والعِلم ٦٨
المعادلة الحرجة ٧١
المثقف وقضايا الناس ٧٤
النظري والعملي في حياتنا ٧٧
الطالب والكتاب ٨٢
سحر المرايا ٨٥

ISLAMICMOBILITY.COM
IN THE AGE OF INFORMATION
IGNORANCE IS A CHOICE

"Wisdom is the lost property of the Believer,

let him claim it wherever he finds it"

Imam Ali (as)